



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".... خاصة بالأعضاء

العدد العشرون السنة السابعة والعشرون أكتوبر (النصف الثاني) ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

وحدة الصف ... للدفاع وحدة الهدف ... للهجوم

بالسلام الحقيقي معاهدات. وأمنًا وعلاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية، تجارة وأستثمارات، تبادلًا ثقافيًا وحتى سياحة) وهذه كلها تطلعات صهيونية على حساب الأمة العربية.

لقد فرض على الثورة الفلسطينية عبر مراحل نضالها الشاق المرير الكثير من المواقف الصعبة والصمود في الممرات الموحشة والعبور الاجباري في ممرات المجازفة التي تتطلبها طبيعة موازين القوى. والذهاب الى مؤتمر مدريد او ما يسمى مؤتمر السلام كان ممرا اجباريا فرض على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، تماما كما فرض على الثورة الفلسطينية الخروج عسكريا من بيروت عام ١٩٨٢ ومن طرابلس عام ١٩٨٣ بالسفن الى المنافي بهدف تصفية القضية الفلسطينية وطمس الهوية النضالية للشعب الفلسطيني.. ولكن.. هل استطاعت المؤامرة أن تحقق أهدافها؟.. هل استطاع الذين فرضوا الممر الاجباري على الثورة أن يذبحوها على ركة المنافي؟ حتما لا. لقد ثبت أنه في الممرات الصعبة يتوهج الابداع الفلسطيني القادر على اجترار المعجزات وفرض الحقائق الفلسطينية، حقائق الرقم الصعب.

[النتمة ص ٢٢]

■ استطاع التعتت الصهيوني والتعسف الامريكي أن يفرضا شروط انعقاد مؤتمر مدريد تحت شعار السلام ارتكازا على قبضة الهيمنة الامريكية التي أصبحت بعد حرب الخليج مطلقة اليد. وعلى الرغم من تظاهر أمريكا بالضغط على الكيان الصهيوني في مسألة ضمانات قرض مواجهة متطلبات الهجرة اليهودية الا أن الصهاينة استطاعوا أن يفرضوا معظم شروطهم وأن يطمسوا معظم الاسس والثوابت الفلسطينية. فالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد تحولت الى شكل من الاشراف غير المباشر. كما أن تشكيلة الوفد من الخارج والداخل بما فيها القدس وقضية القدس وضرورة وجودها موضوعا وتمثيلا منع تحقيقها. وقد جاء خطاب الرئيس بوش خاليا من التزاماته السابقة في ٦ اذار الماضي والذي ركز على مبدأ الارض مقابل السلام والحقوق السياسية للفلسطينيين. مستبدلا ذلك بعبارة فضفاضة تتحدث عن "مسح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره ويوفر قبولاً بإسرائيل وتحقيق أمن لها". في الوقت الذي شدد فيه على ان هدف المؤتمر (ليس مجرد إنهاء حالة الحرب في الشرق الاوسط واحلال حالة عدم الحرب مكانها، فهذا لا يكفي. وهذا لن يستمر. بل أننا نسعى الى السلام، السلام الحقيقي. وأعني

المهام الأساسية الثابتة في العمل التنظيمي

■ ان المقصود بالعمل التنظيمي، هو العمل في الاقاليم، حيث تناط بالمهام التنظيمية الأساسية الثابتة من الناحية التنفيذية بكل من لجان الاقاليم ولجان المناطق او من يقوم مقامهما. ومن ناحية المتابعة والتنسيق مع الأجهزة المركزية المختصة بمكتب التعبئة والتنظيم.

اما المقصود بالمهام التنظيمية الأساسية الثابتة فهي تلك المهام التي من شأنها تنفيذ البرامج الحركية او تغذيتها عبر العمل في الاقاليم والمناطق، وبمكثنا ان نعدد هذه المهام على سبيل الحصر النسبي اذ ان ظروف وطبيعة العمل في بعض الاقاليم قد تؤدي الى استثناء او عدم التركيز على بعضها او تؤدي الى اضافة مهام اخرى عليها. لكن القاعدة في الاعم الأغلب ان هذه المهام هي التالية:

اولا: مهمة امانة السر.

ثالثا: مهمة المتابعة التنظيمية.

خامسا: مهمة العمل النقابي.

سابعا: مهمة الارض المحتلة.

سادسا: مهمة الامن والمعلومات.

ثامنا: الامور المالية.

في بعض الظروف يمكن حذف المهام التي لا تتوفر في الاقليم ضرورة او ظروف ممارستها وقد تتسع بعض المهام او تنقلص حسب طبيعة التواجد الشعبي الفلسطيني خاصة مهمة العمل النقابي. وقد يضاف الى هذه المهام كما حصل في تجربتنا سابقا كل من مهمة المليشيا والاشبال، او كما نواجه حاليا مهمة الجاليات الفلسطينية في المهجر وشؤونها واتحاداتها وتشكيلاتها خاصة الشبيبة منها. لكن الاعم الأغلب او القاعدة هي تلك المهام الثمانية المذكورة والتي يمكن تناولها على مستوى منهج وطبيعة القيام بها في الاقاليم، وعلى مستوى متابعتها من قبل مكتب التعبئة والتنظيم، وذلك بمراعاة ما يجب تناوله وما لا يجب تناوله.

وعلى مستوى الاقاليم فان حدود هذه المهام وطبيعة ادائها يرتبط بعدة امور، في مقدمتها مبدأ تنفيذ البرامج، ومبدأ الترابط والتكامل بينها وستناول في نشرتنا فتح هذه المهام تباعا.

اولا : امانة السر

ان مهمة امانة السر هي المهمة التنسيقية بين المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات الدورية، وعلى اساس ذلك فان صلاحيات أمين سر لجنة الاقليم او لجنة المنطقة تشتمل بصورة اساسية على صلاحية الدعوه لاجتماعات الاطار المعنى ورؤسها

وادارة هذه الاجتماعات وما يتبع ذلك من تنظيم الجلسة الحركية حسب الاصول والاحتفاظ بمحاضر الجلسات والوثائق، وتوقيع القرارات المالية او القرارات المتخذة بشكل عام، وتشكيل صلة الوصل مع الاطر الاعلى، ومتابعة تنفيذ المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات.

وعليه فان من صلاحيات أمين السر الدعوة للاجتماعات في مواعيدها وفقا للنظام.

وبصورة عامة فهو الذي يوقع كافة قرارات الاطار، ويقوم بالاتصال بالمرجع التنظيمي الاعلى، وتقديم التقارير له باسم اطاره، وتلقي التوجيهات او التعليمات منه من اجل ابلاغها الى الاطار الذي يتولى امانة سره.

ان أمين سر الاطار هو الممر الاجباري باتجاه الاعلى، وهو قناة الاتصال من اجل تنسيق كافة المهام

مع الاطر الاعلى، وذلك حفاظا على مبدأ التسلسل ومبدأ وحدة المرجع التنظيمي، وهو من هذا المنطلق يقوم في الاصل بكافة مهام العودة الى الاطر الاعلى عبر النظام والتسلسل.

ومن البديهي انه من الجائز للاطار ان يكلف اي اخ من اعضاءه بقرار اصولي بمهمة الاتصال بالاطر الاعلى عندما يجد ذلك ضروريا، ذلك لان أمين السر ليس فوق الاطار، ولان هذه قد تصادف ما يقتضي الاستثناء فيها، او بعض دواعي التسهيل او التيسير.

واخيرا فان من صلاحيات أمين السر متابعة تنفيذ المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات، وهو ما يعني دوره في متابعة اعضاء الاطار كل في نطاق مهمته والواجبات المقررة له، او المهام الطارئة المسندة اليه. وهذا الدور لأمين السر من شأنه اولا التنسيق بين المهام وطرق وعوامل تنفيذها، وثانيا: حث اعضاء المعنيين وتوجيههم للوصول الى افضل تنفيذ ممكن ضمن الجدول الزمني المطلوب، وثالثا المساعدة حيث تجب المساعدة.

ومن شأن كل ذلك ان يؤدي الى الجاهزية وتنفيذ القرار في الوقت المحدد وقبل الاجتماع الدوري القادم. ومن الطبيعي ان هذه المتابعة تقع في نطاق تنفيذ

خطوات وتفاصيل المهمة المعنية، اولا باول، ليتم التكامل في نطاق المهمة الواحدة ويتم التراكم الى حد انجاز الخطة في مداها الزمني المحدد.

ان دور أمين السر هنا لا يتم على حساب دور المسؤولين المباشرين او المختصين وانما يتم بالتكامل مع هذا الدور، وهو محدود ويقتصر على مجرد الاطلاع حيث يسير تنفيذ المهام على ما يرام، ولكنه واسع وفعال ويصل الى حد التدخل المباشر حيث يقع التقصير او الخلل، لان ذلك من اهم واجباته، فالمسؤولية في الاطار هي مسؤولية تضامنية في احد وجوهها او ابعادها، وهو ما يقتضي عدم ترك التقصير او الخلل وشأنه حتى تصعب معالجته او يتراكم خطره وحجمه.

وخارج كل ذلك ثمة مهام طارئة وامو مستعجلة او مستجدة قد تنشأ، ويقع على عاتق أمين السر ان يبادر الى تنفيذها بالتعاون مع العضو المختص في مجال المهمة المعنية، خاصة عندما تقتضي طبيعتها او ضرورتها عدم التأخير وانتظار الاجتماع او اتخاذ القرارات بصورة اصولية.

الا انه من الواجب ان يجري اطلاع الاطار واخذ موافقته اللاحقة او مصادقته على الاجراء عندما تكون هذه المسائل من صميم اختصاص الاطار او من المسائل التي يجب ان يتم تنفيذها او معالجتها بقرار منه او التي تقتضي ذلك القرار.

ومن المفيد في بعض الامور ان يجري اوسع تشاور ممكن مع اعضاء الاطار المعني عندما تسمح الظروف وذلك اضافة الى التشاور والتعاون مع العضو المسؤول او المختص. خاصة تلك الامور التي تمت الاشارة الى وجوب المصادقة عليها وقراريها من الاطار.

ان المصادقة او الاقرار اللاحق في مثل هذه الحالات هو الذي يضفي الشرعية على الاجراء ويجعله نظاميا. وبدون هذه المصادقة يفقد الاجراء شرعيته فليس من حق أمين السر حتى وان وافقه المسؤول المختص ان يقرر في اي امر هو من صلاحية الاطار.

ان دور أمين السر ليس فوق دور الاطار، ولا يجوز ان يتناقض معه او ان يسير في عكس مساره، ذلك ان اصل الصلاحيات للاطر وليس لأمين سرها، ودور الاطار يتقدم على دور أمين سره بل هو فوق هذا الدور.

من هنا يحق للاطار ان ينقض القرارات التي يمكن ان يتخذها أمين السر وان يلغي الاجراءات التي يقوم بتنفيذها او تطبيقها مهما كانت مبررات أمين السر ودواعيه العملية، ف رؤية الاطار اشمل من رؤية أمين سره، وفي الاصل فان الصلاحيات للاطار بالاشراف على دور اي عضو فيه.

وفي كل الاحوال لا يجوز لأمين السر التوسع في هذا الدور بمتابعة المهام المختلفة في الفترات بين

الاجتماعات الى حد الغاء دور الاعضاء المختصين او المسؤولين المباشرين الا في حالات الخلل الموجب، وغير ذلك فان توسعه في ممارسة دوره يؤدي الى نوع من التعسف في استخدام الصلاحيات، ويؤدي الى المساس بادوار الآخرين التي كفلتها الانظمة والقرارات وطبيعة التشكيلات في حركتنا.

وفي حال التعارض غير المبرر من قبل أمين السر يجوز للاطار او للمراجع التنظيمي الاعلى ان ترد الامور الى نصابها، وان تكفل استمرارية ممارسة أمين السر لدوره في نطاق نصوص النظام وروح ومقتضيات المصلحة العامة والحفاظ على الاطر ومبدأ التسلسل وتقسيم المسؤوليات وتوزيعها.

ان من طبيعة مهمة امانة السر ان تتخذ طابعا تنسيقيا، اداريا، في كثير من الاحيان او على الاقل في بعضها، فالاعمال الادارية غالبا ما تكون من مستلزمات تنفيذ مجمل المهام، وهذه الاعمال تستع في بعض الاقاليم بينما تكون محدودة جدا في الاقاليم الاخرى. وهي حينما تتسع ترتبط بطبيعة مهام امانة السر.

ولقد شهدت بعض اقاليمنا وجود المكاتب الخاصة بالحركة والتي كانت تدار اعمالها ومهامها ذات الطابع الاداري من قبل بعض المتفرغين او المسؤولين الاداريين، وفي كل الاحوال فان هؤلاء يرتبطون عبر ترتيب اداري بأمين سر الاقليم او المنطقة في اطارها.

وغالبا ما تتخذ المتابعة الادارية شكل الترتيب والنظام الاداري الذي هو في جوهره يختلف عن النظام التنظيمي، وهي باتخاذها هذا الشكل تتفصل بدرجة من الدرجات عن طابع العمل التنظيمي لتتخذ طابع العمل الاداري، ولكنها بدرجة اخرى تزوج بين الطابعين نظرا لطابع العضوية الذي يتسم به العاملون في تلك المكاتب او المشرفون على تنفيذ مهماتها.

وهي بكلا الطابعين ترتبط باعمال امانة السر التنسيقية. ومن شأنها تقديم التسهيلات الضرورية في غالب الاحيان لتنفيذ كافة المهام الاخرى، وتزويدها بالمقومات الضرورية.

وبالتاكيد فهناك فارق كبير بين مدى وطبيعة المهام الادارية وفقا لاختلاف الظروف، حيث ان طبيعة العمل التنظيمي عامل مهم، وكذلك ظروف السرية او العلنية عامل مهم، حيث تزداد امكانيات بروز المهام الادارية في ظروف العلنية عنها في ظروف السرية.

ان مهام امانة السر كثيرة وشاملة، وفي الاصل تتمتع بكافة الصلاحيات غير المنصوص عليها للآخرين خارج الاجتماعات. وهذه المهام هي اداة ضبط وتوجيه وتفعيل العمل التنظيمي بحيث يؤدي الى احسن تنفيذ للخطط من اجل تحقيق اكبر مردود ■

(٤)

موضوعات من تجربة الانتفاضة

■ اتسم العمل الانتفاضي بالأراضي المحتلة، في الأسابيع الأخيرة بسمتين أساسيتين، أولاهما عودة الحياة الكفاحية إلى الشارع الفلسطيني، ومن خلال المواجهة مع المستوطنين، كما حصل في قرية سلوان، والقدس الشرقية، من خلال السكين التي عادت للكلام بيد الأخوات المجاهدات، والعمل المسلح، في عمليات نفذت هنا وهناك، على أيدي الثوار الأبطال وضد جند العدو، والمستوطنين وخصوصاً في منطقتي غزة وجنين. وتكتسب هذه الحيوية معنى كبيراً في هذا الوقت بالذات، لأن إجراءات العدو الاستيطانية قد تضاعفت مرات في هذه الفترة الراهن، كما أن عنف جنوده والمستوطنين تضاعف هو الآخر، مما يكسب الرد الكفاحي عليهما معنى مضاعفاً يضاف إلى المعاني الكبيرة التي مثلتها الانتفاضة في كفاحها العظيم، وخاصة أن عمليات الطعن بالسكاكين تميزت بالجرأة الكبيرة، وتنفيذ البعض منها في واضحة النهار. كما أن المواجهات مع المستوطنين تميزت هي الأخرى بهذه السمة، على الرغم من مشاركات العديد من المستوطنين والسياسيين الصهاينة بالعملية لاعطائها معاني سياسية كبيرة، منها التمسك بالأراضي المحتلة، وتأكيدهم على أن القدس هي عاصمتهم الأبدية!! كما تقول أدبياتهم السياسية زورا وبهتانا. ومواجهة الجمهور الفلسطيني لهم، تؤكد من جهة خطل الهدف الذي يدعون له، ومن جهة أخرى يدل على المدى الكبيرة للعزيمة الفلسطينية في مواجهة إجراءاتهم العملية.

ان الحفاظ على استمرارية الانتفاضة بوتائر كفاحية أعلى، مطلوبة الآن وأكثر من أي وقت مضى، وخصوصاً ان عناد العدو بما يتعلق بالحقوق الوطنية لشعبنا يزداد صلفاً وعناداً، ومواجهة هذا العناد لا بد ان نحولها إلى مواجهات جماهيرية، وعمليات نضالية تغطي كل الأرض الفلسطينية، ليكشف الزيف والنفاق الاسرائيلي عن اخره تعرفون النتائج التي سترتب على هكذا موقف".

١ - المفاوضات طويلة.. وفعل الانتفاضة يستمر، ثمة تساؤل مشروع يطرحه توجه كل أطراف المنطقة نحو ما يسمى بمؤتمر السلام، وهو.. هل يجوز للانتفاضة، ان تواصل فعلها في ظل مرحلة التفاوض بين أطراف الصراع بما فيه الطرف الفلسطيني؟؟ انه سؤال مشروع وهام؟ في هذه الظروف العسيرة التي تمر بنا جميعاً، وخصوصاً ان الكيان الصهيوني لا يخفي اهدافه القريبية والبعيدة من وراء عملية التفاوض والتي تعني له أمراً واحداً، هو انتهاء الصراع وتطبيع العلاقات تماماً مع الطرف العربي، في الوقت الذي تبدوا فيه حتى الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية في مهبط الرياح، او بالتحديد في مهبط ما يمكن الحصول عليه من بقايا اتفاقيات كامب ديفيد.. يلاحظ هنا ان الموافقة الفلسطينية الرسمية جاءت تحت ضغوط شديدة، اهمها التيار النظامي العربي الواسع نحو التسوية وغير ذلك من الضغوط الانتقادية والانسانية والحياتية المتعلقة بمجموع شعبنا الفلسطيني.. ومثال على هذا، نورد نموذج الموقف الرسمي لسوريا الذي ابلغته للمنظمة بانها مع حضور المنظمة للمؤتمر، ولكنها اذا لم تحضر فستعتبر اي فلسطيني يحضر ممثلاً لفلسطين وبناء عليه ستحضر هي.. أي تهديد ووعد واضح، ومذيلين بضغوط ماثلة.

ان معرفة هذه الحقائق.. من ضغوطات واكرام وتضييق، ضروري لنا جميعاً، لنعرف أي دور علينا ان نقوم به في هذا الوقت بالذات، لدعم الصوت الفلسطيني في المؤتمر، ولإبراز ان شعبنا لن يتخلى عن حقوقه ومتطلباته كما افترضها برنامج الحد الأدنى لقرارات المجالس الوطنية وخصوصاً في دورته العشرين وبرنامج المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة، ان حركة الشارع الفلسطيني مطلوبة والآن، وأكثر من أي وقت مضى، امام هذا الوضع وبملاساته وتطورات. وهي من جهة أخرى تقوي الجانب العربي وتحد من تنازلاته في المسائل الأساسية المتعلقة بحقوق شعبنا او تلك المؤثرة على رايه ومستقبل الأمة ككل.

ثمة سؤال او حقيقة أخرى ذات علاقة بأدائنا؟ وهي.. ان المحادثات ستكون طويلة وشاقة، وفيها كثير من المراوغات على الطريقة اليهودية التي وصفها بأبداع الكاتب الانجليزي وليم شكسبير صاحب تاجر البندقية - الشره والطمع وحب المال والسلطة -، وخصوصاً ان هذه المراوغات ستكون مدعومة بالحنان الأمريكي، والمال الأمريكي الذي سيمول الاستيطان والهجرة والترسانة

العسكرية. وفي المقابل انها ترصد هذا الزمن العربي الرديء، فيزيدها ذلك شراة لاختد الحقوق مع الجائزة الأميركية الكبرى ايضاً... كل ذلك، هو الاطار الذي يجب ان نراه بوضوح، لنذكر ان فعلنا على الأرض، بانتفاضة متصاعدة، وبحب لا يوصف للشهادة والعمل الكفاحي واسع النطاق، كان ولا يزال ويسبق الحقيقة الوحيدة الساطعة، التي ستفرض عنوانها وفعلها واثرها - على طاولة المفاوضات، وتضيف قوة - هو بالضرورة بحاجة قصوى لها - إلى المفاوضات الفلسطينية لتجعله ثابتاً في التمسك بحقوقه وثوابته الوطنية. مثلما تؤكد من جانب آخر، بان القفز عن الحقوق الفلسطينية لا يعدو ان يكون قفزاً في الهواء المميت.

اننا نرسم حجم حقوقنا، بحجم افعالنا التي نترجمها على أرض الواقع، أرض فلسطين الطاهرة، ولذلك على كل واحد منا، ان يدرك الاهمية القصوى لعمله المجاهد، وان يعمل على انجازه بأكبر قدر من البراعة والاتقان، وان يكون شديد الأثر والوقع على العدو الصهيوني وعلى أولئك الجالسين على طاولة المفاوضات. ان القوة تنبع من حركتنا ولا يستهين اي فرد منا، بحجم الأثر الايجابية التي ستركها عمله الانتفاضي وخصوصاً الاستشهادي منه، وعلى الجميع، وحتى لا يمكنهم التملص من الاعتراف الميداني بحقوقنا الوطنية. ان كل شيء، بين يديك، نعم بين يديك، وعلى نتائجه، يمكن ان تتقرر اشياء كثيرة.

وايضاً.. ما دامت المفاوضات ستكون طويلة جداً، ومناوراتها، وحتى وصولها لحافة الانهيار ممكن جداً، فلماذا يخفت صوتنا الحقيقي والعالي، ولماذا لا نقول ان الأرض لنا، نقولها بالعمل المسلح، وبالمظاهرات الحاشدة، ويتواصل فعل الانتفاضة وبالحقائق التي تضعها امام أعين الجالسين على طاولة المفاوضات.

ان العدو وبالدعم الاميركي يريد ان يأخذ بالتفاوض كل ما هو ليس حقه وليس له؟ ونحن علينا ان نظور فعلنا، بكل ما يتطلب من توضيحات، لنقول له، اننا نعرف تماماً ميزان القوى المختل، ولكن الأكثر أهمية اننا سنقول بذلك الفعل، باننا موجودون، ومتفاعلون... ومستعدون للتضحية في كل وقت.. طالما اننا اهل الجهاد والمرايطة كما نقول شريعتنا وسنن صراعنا، والاهم ايماننا بان نضالنا وحدة، يمثل الحقيقة التي لا يمكن للمؤتمرين تجاوزها، الا اذا افترزت حقوقنا الوطنية في أرضنا وفي سيادتنا عليها، لا ذلك الحكم الذاتي الهزيل

الذي لا مكان للقدس فيه، ولا مكان لفلسطين فيه، ولا حضور لـ م. ت. ف. وهذه الأمور يجدها فقط.. فعل انتفاضة جسور، وفعل مناضلين صمموا على الموت لتوهب لشعبهم وأمتهم الحياة..

فلنيقن ذاتنا، على أن مفاوضات ما يسمى بمؤتمر السلام، طويلة.. وبأنها قد تفشل.. وقد تستمر إلى ما لانهاية، وقد تحمل هذا الخبر وذاك، وخصوصاً أن أميركا تريد وقبل انتخاباتها القادمة، مجرد حضور عربي / صهيوني في مؤتمر احتفالي، يعزز ما تقول به عن نظامها الجديد والمعايير المتنوعة.. وبما يحتاج لأن نكتشف فضائنا لنؤكد بأنه ليس لديهم سوى المعايير المتنوعة، المعايير التي تخدم احتلالهم للأرض ونهبهم للخيرات والأموال العربية النفطية وغير النفطية.

العلاقات داخل السجون :

شارت قضية هامة خلال فترات طويلة، داخل معتقلات العدو الصهيوني، بين المعتقلين أنفسهم من حيث أشكال العلاقات، واختلافات وجهات النظر حول القضايا السياسية وحتى النظرية مما أوجد تعبيرات خاصة بالمعتقلات كتعبير العزل مثلاً. وقبل الدخول في معالجة نظرية وعملية لهذا الأمر، لا بد من التأكيد على تلك العقيدة النضالية للمعتقلين الفلسطينيين الذين حولوا بجهودهم الكبيرة المعتقلات والسجون إلى مدارس نضالية، فيها العلم والتثقيف، وحتى غدت باعتراف العدو نفسه بؤراً ثورية ذات علاقة حية ومستمرة بالخارج الكفاحي. وغدا الخارج من المعتقل مناضلاً صلياً مكتسباً لخبرة جديدة أقوى ومعرفة جديدة أعمق.

إن القاعدة النضالية التي توجب وضع فاصل واضح بين العدو وعملائه من جهة، وبين الشعب ومناضليه مهما تنوعت انتصاتهم الأيديولوجية من جهة أخرى، لا تقتصر على الفضاء الخارجي للنضال، بل إنها أولى بالتطبيق داخل أسوار السجون، لأنها داخل السجون تتمتع بوضوح أكبر لمباشرة المواجهة بين السجان والسجين، ولوضوح العدو وحتى عملائه في هذه الحالة.

إن قادة المعتقل، مطالبون دائماً بالأجابة على سؤال هام، من هو الخصم الرئيسي داخل المعتقل؟ وهو في حالتنا يكون دائماً العدو الصهيوني، والسجان الذي علينا أن نوجه كل قدرتنا لخوض الصراع معه، لتحسين ظروف الحياة داخل المعتقل، ولأحراز عدة حقوق تتناسب مع وضع الأسرى والمعتقلين كإسرى حرب ومناضلين سياسيين، إن الانطلاقة من هذه القاعدة، وجعلها الأساس الفكري الأول، الذي يلتقن للمعتقل،

يضع الجميع في المكان الصحيح، ومعرفة أين يوجد صراع الأول والرئيسي.

أما داخل الصفوف، فيجب أن ندرك أن التسرع السياسي والاختلاف الفكري والعقدي هو حق مشروع على كل الأصعدة، وأنه برغم هذه الاختلافات إلا أنه توجد قواعد أساسية مشتركة بين الجميع، حتى على الرغم من الاختلاف الحاد بين هذه اللغة السياسية وتلك، وإقرارنا بهذه الحقيقة يفيد كثيراً في إيجاد منهجية مشتركة، ويفيد أيضاً في انطلاق الحوارات من قاعدة الوصول إلى نقاط مشتركة، بينما الانطلاق من نقطة الصراع في حواراتنا مع بعضنا، يؤدي إلى تقويت اللقاء على تلك القواعد المشتركة وأغماض العيون عما هو أصيل وصحيح في هذه الرؤية أو تلك. كما قد تؤدي إلى أن يضع بعضنا نقاط الخلافات البسيطة لتصبح خلافات مركزية فنختلف ونتصارع ونذهب ربحنا، وفي هذه الحالة لن يستفيد من الخلاف إلا العدو الصهيوني وبقاء الاحتلال.

حقاً أنه لا مرام أن نطع فكرة من المستفيد من الخلافات بين المساجين والمعتقلين؟ والأجابة المفروضة والصحيحة تغني عن كثير من الكلام في ضرورات وموجبات الوحدة والاتفاق وحتى الابتعاد عن القنطرة بالحوار فيما بين التيارات المتعددة.

وما تقدم يجعلنا ندخل مباشرة للقول، هل تصح تلك الإجراءات التي اتخذت في هذا المعتقل أو ذلك، ضد أبناء تيار ما من تيارات العمل الوطني. بل هل يصح العزل بالمطلق وقبل الحوار والاقناع والوصول إلى ما هو مشترك؟ الجواب لا يصح ذلك، لأنه سيضعف نقاط الجدل ويتحول بالخلافات الصغيرة والثانوية فيما بين الصفوف إلى صراعات أساسية ووليسية وهو ما يريده السجان الصهيوني ويسعى له. وكأننا نكون بذلك السلوك وقد وضعنا الحب في طاحونة العدو.. وهو ما لا يريده أي منا بالضرورة.

ولذا تصح إعادة النظر في هكذا إجراءات تتمتع بالحاح شديد.. وخاصة أن صراعات السجن، تفسح المجال للسجان، بأن يبت أعوانه ليضاعفوا الصراع بين صفوفنا، وتغفل عيوننا كذلك عن الأخطار الحقيقية التي تحيط بنا، وتفسح المجال لفرصة ملائمة، لأن يتحلى العدو من كثير من الحقوق التي حصلنا عليها عبر صراع طويل ومرير داخل المعتقلات.

فالتي وحدة أعمق، وعلاقات أرقى بين كل التيارات والأفكار داخل المعتقلات والسجون باختلاف الرأي لن

النضالي.. بل يكون ديدنهم كيفية الحصول على المال وشراء الذمم من هنا وهناك، معتقدين أنه بهذه الطريقة يصنعون خطاً سياسياً قادراً على حشد من هو ملائم لنجاحه..

كلا المنهجين السابقين يرتبطان بفكرة مركزية واحدة قوامها، أن الأصل في الحياة والعمل النضالي هو المال.. وهؤلاء ينسبون أن المال وقوة المال تقود إلى المفسدة إذا لم يحسن استخدامه.. ويؤدي إلى الخسارة الحقيقة طالما هو لا يؤمن بالإنسان والقيم السياسية.. وبذلك يحول ما يحققه من ربح في فترة ما إلى خسارة كبيرة واكيدة في المستقبل.

ومغايرة لهذا المنهج السابق.. نقول أن المال.. ليس بالعامل الحاسم في العملية الثورية، بل العامل الحاسم يتمثل في العامل الذاتي (الخط السياسي الصحيح، البنية التنظيمية الخ) لأن صحة العامل الذاتي.. هي التي تقود إلى نجاح العملية الثورية، ومن ثم التفاف الجماهير من حول التنظيم، وما يحمل ذلك معه، من تنامي للقدرة السياسية والمالية نتيجة الالتفاف الشعبي الكامل.. ومن يحملون مثل هذا الموقف، لا ينكرون أهمية المال للعملية الثورية، ولكنهم لا يرون بالمال إلا وسيلة تعين على تحقيق الهدف النضالي للشعب والأمة. ويحرصون أشد الحرص على طرق جمعه وصرفه، حتى لا يتحول إلى مفسدة تاكل قلب الحركة الثورية، إذا ترك الأمر على عوامته. أي أنهم يقدرون أمر المال حق قدره بدون زيادة ولا نقصان.. ولا يضعونه قبل الإنسان والتنظيم والخط السياسي الصحيح. بل يقرنون وجوده لحسن تطبيق هذه الأمور في المجال العملي.

ولذلك نحن جميعاً مدعوون، لإعادة قراءة الموقف من المال، على ضوء ما مر من تجربتنا، وعلى ضوء إعطاء الأولوية للعامل الذاتي (الخط السياسي الصحيح، التنظيم، بناء الإنسان)، وعلى اعتبار أن العامل الذاتي هو العامل الحاسم في عملية التطور والنمو والحياة، أو عملية الانفلاش والتباغض وعبادة المال.

ونحن مدعوون أيضاً... إلى إعادة النظر من كل أولئك الذين لاهم لهم إلا حب المال وجمعه وبأي طريقه ولو على حساب المبادئ والتنظيم والوحدة.. لأن هؤلاء لا يؤمنون بغير المال والجاه الشخصي.. ونحن نؤمن كمناضلين بالله أولاً وبالإنسان والتنظيم والخط السياسي الصحيح. يتواصل فعلنا النضالي آنياً ومستقبلاً بما يحقق أهداف الثورة وأهداف الشعب والأمة. ■

يفسد للرد قضية، ونحن الامناء على قضية وطنيته كبيرة، سيقبل انتصارها مرهون بوجدتنا الجامعة أولاً وبوحدة الأمة، وبإعطاء القوى كل القوى والشعب كل الشعب.

المال ليس هو العامل الحاسم

بداية لا بد أن نقرر بعض حقائق ضرورية.. أن المال (كامكانيات) مهم وضروري لمختلف أعمال الحياة ومنها العمل النضالي.. وأيضاً ضرورة التذكير بقوله تعالى: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا". وكذلك جملة الأمثلة عن القرى الظالمة والتي اتسمت بتلك التسمية كونها أساءت استخدام المال، ووظفته بغير الشؤون والمصالح الحقيقية والتي بها خير الناس... كما أن المال على أهميته ليس سوى وسيلة ولا يجوز أن يتحول إلى غاية في حد ذاته، وربما الثورات الحقيقية هي التي تملك النظرة إلى المال على هذا الأساس.. وتضع كثيراً من المحاذير على استخدام وعلى الأهداف التي يصرف عليها.. لأن المال إذا تحول إلى غير ذلك تحول إلى مفسدة، وإلى تعفين الأجواء النضالية وعندما تكون آثاره أكثر صرامة وعمقا من تلك التي يمكن أن يحدثها العدو الخارجي.

ولكل ذلك.. يتمتع هذا الموضوع بأهمية قصوى، ونحن نحاول أن نلقي بعض الأضواء على منهجيات خاطئة فيما يتعلق بالسلوك المالي أو بالموقف منه.

- فثمة منهجية لدى البعض: تعتقد أن النضال لا يمكن أن يقوم ويستمر إلا بالمال.. وبغض النظر عن حجم هذا العمل ومستواه. أن النظرية هذه، إذا لقي المرء عليها نظرة صحيحة، ربما يرى أنها تحمل فكرة صحيحة. ولكنها في الجوهر تحمل الخلل الكبير إذا امتعنت تلك النظرة فحصها لجوهر الأمر. لأن هؤلاء يعتقدون أن لكل شيء ثمن في هذه الحياة، وأن كل شيء يمكن أن يشتري بما فيه الإنسان والضمائر والأرواح والقيم. أي أن الرب هو المال وأن العبد المسيطر عليه هو الإنسان.. وأصحاب هذه النظرية في المجال الثوري، لن يهتموا ببناء الإنسان، ولأبناء التنظيم ولا حتى بالجماهير.. لأنهم يعتقدون بأن المال قادر على شراء ذمم هؤلاء وتحويلهم إلى أدوات بحسب مراد وأهواء صاحب المال واحتياجاته.

- ومنهجية أخرى لدى بعض آخر تعتقد بأن المال هو العامل الحاسم في العملية الثورية وقبل المنهج والسياسية والأفكار والأخلاق. ولذلك لا يعير أصحاب هذه العقيدة أي أهمية لمسألة العامل السياسي ولا للأفكار والأخلاق، ولا يميلون لجعلها أساساً لعملية النهوض

المتغيرات الدولية وأثرها في حوض المتوسط

(ج) تطلعات القوى الاقتصادية والعسكرية الجديدة متمثلة في أوروبا الغربية واليابان إلى احتلال مواقع جديدة أكثر افادة من الوضع الذي سجنها فيه اتفاقية بالطا ١٩٤٥.

هذه الحركة تبشر بميلاد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية سبق ومهدت لها سلسلة التحولات والتفاعلات ابتدأت بانهيار اقتصاديات الدولتين العظميين، بسبب وتيرة التسلح في ظل سباق التسلح وانفراط عقد الكتلة الشرقية بسبب الأزمة الداخلية للاتحاد السوفياتي، ثم تبدل شكل الاتحاد السوفياتي من الفدرالية إلى الكونفدرالية وما ترتب على ذلك من تحولات دولية. وأهم المتغيرات الدولية التي برزت في العقدين الأخيرين هي :-

(١) انتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشيوعية وتحولها إلى أنظمة ليبرالية، وتحول الاتحاد السوفياتي إلى كونفدرالية. وانتقال مركز إدارة العالم من مجلس الأمن الدولي إلى مجموعة الدول الصناعية السبع.

(٢) تحول المجتمع الدولي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلوماتية حيث تحولت المعرفة وأدواتها إلى السلعة الرئيسية في الاستثمارات.

(٣) بروز تكتلات اقتصادية : المجموعة الاقتصادية الأوروبية منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة، التجمع الاقتصادي الباسيفيكي.

(٤) تسارع عملية اندماج العالم وترابطه بحيث أصبح وصف العالم بـ "القرية العالمية" ممكن التصور.

(٥) تهميش العالم الثالث في التجارة الدولية وفي موازين القوى الإقليمية والدولية بعد تآكل المنظمات الإقليمية التي كانت تعبر عنه.

(٦) سيطرة القضايا الاقتصادية والبيئية والانسانية (حقوق الإنسان) على العلاقات الدولية.

رسمت هذه المتغيرات الدولية وبالتوازي مع موازين

■ يشهد العالم حركة تغير متسارعة، فهو في مرحلة انتقالية بين النظام الدولي الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يوصف بـ "عالم ثنائي القطبية" والنظام الدولي الجديد الذي لا زال غير واضح المعالم، رغم ادعاء الولايات المتحدة والقوى الموالية لها قيام عالم "أحادي القطبية" وهذا القطب هو الولايات المتحدة الأمريكية.

وأساس هذه المرحلة الانتقالية ما شهده المجتمع الدولي من تبدل في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فمن جانب هناك المفارقة القائمة بين البعد الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، والذي اتخذ حجمه الكبير في حرب الخليج من جهة وبين بعدها الاقتصادي المتهاوي : الاختلالات المالية المتفاقمة، ضخامة حجم المديونية، ضعف نمو القوى الانتاجية من جهة أخرى.

ومن جانب ثان نمو واضطراب فعاليات اقتصادية دولية جديدة، مثل دول المجموعة الاقتصادية واليابان وبلدان جنوب شرق آسيا من جهة ومحدودية بعدها الاستراتيجي من جهة ثانية.

إضافة إلى اتساع الهوة بين بلدان الشمال ككل من جهة وبلدان الجنوب ككل من جهة أخرى وتنامي مسلسلات التفجير والتخلف.

"إن تفجر هذه التناقضات والمفارقات، بمختلف مستوياتها وأبعادها، على المدين المتوسط والبعيد، من شأنه أن يحدث تحولا في القسومات الدولية الراهنة. فهناك

(أ) الفراغ الذي خلفه انكفاء الاتحاد السوفياتي من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية.

(ب) المفارقة الاقتصادية الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة ومدى امكانية معالجتها بنجاح في ظل هذا الفراغ.

تفرض بالدفاع عن المصالح الخاصة التي قد تكون مختلفة عن مصالح الولايات المتحدة. وبهذه الروح ينشئون قوات للتدخل السريع ويعملون على تقوية اتحاد أوروبا الغربية باعتباره إطار للتنسيق العسكري الأوروبي.

إنها محاولة أوروبية لاحتداث توازن في إطار أوروبا ظاهرة الدفاع نحو الجنوب.

إن حرب الخليج وما أبرزته من تحالف أوروبي - أمريكي قد أجهض هذه التطورات المحتم وأحبط المسعى الأوروبي الخاص، تصورا وممارسة، في مجال الأمن المتوسطي وأخضع المجموعة الأوروبية إلى الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية..

"ولربما كان إحدى مرامي الولايات المتحدة من إشغال هذه الحرب هي استعادة الفاعل الأوروبي النازع نحو الاستقلال الأمني المتوسطي وإرجاعه إلى حظيرة الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية".

(ب) الانخراط العملياتي الأوروبي في العدوان الأمريكي. ويستمد هذا المعطي حيويته وفاعليته من منظومة القواعد المبنوثة على امتداد الضفة الشمالية والشرقية والغربية للبحر الأبيض المتوسط.

أما الحقيقة الرابعة، وهي محصلة ما سبق من حقائق، فتجلى في كون حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل اليوم مركز الاشكالية الدولية الأكثر أهمية ودقة في مجال العلاقات الدولية، وهي اشكالية العلاقة بين الشمال والجنوب، بين العالم الصناعي النامي من جهة والعالم في طريق التنمية من جهة أخرى.

اذ بسبب ونتائج حرب الخليج تكسرت قرايب جديد في اشكاليات الصراع الدولي، حيث صعدت اشكالية الصراع شمال جنوب إلى مقدمة الأحداث.

وفي إطار تصدر هذه الاشكالية لما عداها فقد قفزت قضية الأمن إلى مقدمة الانشغالات في مجال الصراع شمال / جنوب وبخاصة في مجال البحر الأبيض المتوسط.

نجم عن هذه التحولات والتطورات تغيير محسوس في مفاهيم واختيارات استراتيجية أساسية.

فعلى مستوى المفاهيم فقد اكتسب مفهوم النظام الدولي مدلولاً اختزالياً وتضليلاً في نفس الوقت :

- اختزالياً، لأنه بات يختزل قواعد النظام الدولي في فاعل واحد هو الدول الكبرى، ويستهدف تبرير احتكار

القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية ملامح النظام الدولي الجديد، قيادة جماعية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مع ميل إلى عالم متعدد الأقطاب.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقاوم التراجع والانحدار الذي تعيشه منذ عقدين وتحاول الامساك بعجلة قيادة العالم قد استغلت أزمة الخليج وخاضت معركة عدوانية ضد العراق "بعد أن عرفت حل عربي للأزمة" (حرب الخليج الملف السري ببيان ساليانجر - أريك لودان) في محاولة واضحة لتكريس زعامتها الدولية.

دفعت هذه الحرب الأمريكية العدوانية بمتغيرات إقليمية جديدة في حوض المتوسط. فقد أبرزت هذه الحرب جملة من الحقائق الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية أهمها :

- الحقيقة الأولى : الحيوية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط فرغم أن هذه الحقيقة قديمة فإن حرب الخليج، بما لعبه البحر المتوسط فيها، من دور حيوي، من حيث الوسائل الاستراتيجية والدعامات اللوجستية، قد أبرزت من جديد الطابع الاستراتيجي - الحيوي لهذه المنطقة في كل مواجهة عسكرية مصيرية، كالتى عاشتها منطقة الخليج.

- الحقيقة الثانية : تعلق باكتساح وتغطية الحلف الأطلسي للمجال المتوسطي.

- الحقيقة الثالثة : هي الانخراط الاستراتيجي والعملياتي لدول متوسطة في مسلسل التهديد والتوتر بالبحر الأبيض المتوسط، وتستمد هذه الحقيقة مستنداتها من الواقع والمعطيات التالية :

(أ) انخراط دول أوروبا الغربية في الاستراتيجية الأمريكية فعلى الرغم من اختلاف التصور والمقاربات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة في مجال تقدير أنجع السياسات التي يتعين اتباعها إزاء بلدان الضفة الشرقية والجنوبية - فإن السياسة الأوروبية، عموماً، تحاول إعطاء نظرة وطنية أوروبية خارج إطار نظرة الحلف الأطلسي للمقاربة المتوسطية، وذلك تجاوباً مع مصالح المركبات العسكرية - الصناعية الأوروبية. وهكذا فإن دولاً مثل إسبانيا وخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان. يتجهون اليوم إلى نقل أدواتهم العسكرية نحو الجنوب - مقدرين أن التحولات الجارية في وضع البحر الأبيض المتوسط

الدول الكبرى لزعامة العالم والتحكم في السيطرة على قيادة بقية دوله.

- تضليليا لأن مفهوم النظام الدولي كما طرحته دول العالم الثالث في بداية السبعينيات هو مفهوم تحريري، يريد إقامة نظام دولي - اقتصادي - أممي جديد مؤسس على التوازن والتعاون والعدل والحوار بين دول الشمال ودول الجنوب، لارساء السلم والاستقرار العالميين على أسس متينة ورسينة.

في حين أن هذا المفهوم قد أجهض فان المنظور الجديد، الذي تطرحه الامبريالية الجديدة، يشكل منعطفًا تاريخيًا في العلاقات الدولية. فقد سبقت حرب الخليج ارمصاصات بليغة للدلالة : احتلال غرينادا، احتلال بنما، الاعتداء الأمريكي السافر على ليبيا، الاعتداء الصهيوني على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي.

وقد بلورت هذه الحرب (الخليج) سلوكات وتصرفات مناقضة للقانون الدولي، متتهكة اتفاقيات جنيف، التي تجلت بشكل واضح في الطريق التي تم بها تطويع واستعمال مجلس الأمن وفي شراسة التخريب والقتل والتجويع التي طالت العراق.

وتعقب هذه الحرب، اليوم، سلوكات وتصرفات تكسر هذا المدلول الاختزالي - التضليلي للنظام الدولي :

- التعامل مع القضية الفلسطينية بمقاييس ومعايير مختلفة.

- تجاهل قرارات مجلس الأمن (أكثر من ٦٠ قرارا) وقرارات الجمعية العامة (حوالي ٤٠٠ قرار) بالنسبة للقضية الفلسطينية.

- تجاهل السياسة الاجرامية الاسرائيلية ضد شعب الانتفاضة، بما تمثله من انتهاكات مافرة لحقوق الانسان.

- التدخل العسكري السافر شمال العراق وخرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي انتهاكا فاضحا لمبدأ السيادة الوطنية ومبدأ التدخل في شؤون الغير وخرق المنتظم الأممي.

وقد رسخت حرب الخليج منطق وديناميكية هذه التحولات مما جعل الوضعية الدولية الراهنة تأخذ السمات الأساسية التالية :

- تكسر زعامة استراتيجية دولية هي زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تبلور امبريالية جديدة في مجال العلاقات الدولية تقع خلفها مصالح المركبات العسكرية - الصناعية في كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

- تعطيل بقية القواعد الأساسية في العلاقات الدولية وهي القواعد التي تتمثل بالمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية منها وغير الحكومية وفي مقدمة هذه القواعد المعطلة اليوم، منظمة الأمم المتحدة، التي تم تقزيم دورها في ظل الظروف الجديدة، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الاقليمية.

- عدم استقرار هذه التحولات الدولية بفعل التناقضات الجغرافية المتفاعلة.

غير أن ارتباط الصناعات الأوروبية بالنفط العربي (٧٠ ٪ من احتياجاتها) وطرق تأمين وصوله آثار ولا

زالا يثيران مبادرات سياسية ترمي الى استقرار المنطقة المتوسطة وأمن أوروبا الغربية مع ملاحظة أن هذه المبادرات لا تعطي نفس الاهتمام بمستدعيات أمن ونمو دول الجنوب وقضاياها الجوهرية (الوحدة العربية مثلا) بل تتعامل معها باعتبارها مصادر تهديد لأمن الشمال يجب ضمان تعاونها بارهايا أو برشوتها لذا كان لا بد من إعادة تحديد مدلول الأمن في البحر المتوسط في ظل الظروف الدولية الراهنة. ويمكن مقارنة الاجابة عنه عبر الملاحظات التالية :

١ - ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن المتوسطي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، تستند الى مقارنة أمنية اقليمية في اطار تكتلات سياسية اقتصادية - استراتيجية لدول الجنوب لاحداث أو مقارنة نوع من التوازن الاقتصادي - الاستراتيجي مع دول الشمال المتوسطي.

٢ - ضرورة توسيع مفهوم الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ليشمل ابعادا ومستويات قد تبدو متعددة ولكنها متفاعلة في ضرورة الأمن والاستقرار في المتوسط. خاصة وأن دول جنوب أوروبا، ولاعبارات أمنية، تفكر في الأمن من زوايا أمنها الداخلي (خاصة في مواجهة قضية الهجرة والمهاجرين) والارهاب ولذا فانها تفكر في الجنوب من زوايا الاستقرار والتنمية لوقف

الهجرة وإعادة المهاجرين.

ويشكل مستوى التعاون الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسطة عنصرا ديناميكيا فعالا في مسلسل اقرار وتوطيد الأمن الشامل في المتوسط. باعتباره وسيلة للتنمية والتطوير في دول الجنوب تقلل من احتمالات الهجرة الواسعة.

كما يشكل الأمن البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط مجالا أساسيا وحيويا للتعاون شمال/ جنوب. ذلك أن المخاطر المحدقة التي تهدد البيئة المتوسطية، بسبب غياب سياسة متوسطة للمحافظة على البيئة من جهة، وضغط الكثرة والحركة على المجال المتوسطي، بفعل كثافة السياحة وضخامة عدد المدن الكبرى على امتداد شواطئه، وتعدد مصبات الانهار على أطرافه وزخم حركة تنقل البواخر في عرضه، كل ذلك أسهم ويسهم في تدهور شروط البيئة المتوسطية، مما يهدد شعوبه وأجياله بأخطار حقيقية.

كما يمثل مستوى الأمن الجغرافي - السياسي في حظيرة المتوسط بعدا أساسيا ثالثا للأمن المتوسطي. فتواجد الأساطيل الأطلسية والسوفياتية تهديدا خطيرا لأمن دوله وسلامة شعوبه كما تمثل يؤثر التوتر القائمة بمختلف أركانها، في شرقه، حيث يمارس الكيان الصهيوني عدوانا متواصلا على شعب فلسطين وعلى الأقطار العربية المجاورة متحدية بذلك كل الاتفاقيات والقوانين الدولية. وفي غربه حيث يمثل احتلال جبل طارق من ناحية واحتلال سبتة ومليلية وما حولها من ناحية أخرى مواطن نزاعات مستمرة مهددة الأمن والاستقرار، وفي شماله، حيث يشكل النزاع التركي - القبرصي بؤرة توتر مستمرة تضاعف من تهديدات التوتر والانفجار.

كما يشكل المستوى الحقوقي - الديمقراطي للأمن بعدا أساسيا رابعا، يزداد قوة ملححة وحية في الظروف الدولية الراهنة. وهذا لا يتعلق بأزمة الديمقراطية الهشة في دول الجنوب المتوسطي فقط بل كذلك بالموقف الديمقراطي لدول الشمال عندما يتعلق الأمر بقضايا الجنوب.

فلقد أظهرت حرب الخليج التي استهدفت تدمير العراق، وكما حدث في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والعدوان الصهيوني عام ١٩٦٧ وفي اجتياح

اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وغيرها من المناسبات التي كانت فيها دول الجنوب ضحية عدوان سافر، أظهرت الحرب أن مدلولات القيم الحقوقية والمبادئ الديمقراطية في دول الشمال تختلف باختلاف المحيط الي قداس فيه.

فلقد غيببت هذه القيم والمبادئ طيلة المذبحة التي تعرض لها أطفال ونساء وشيوخ العراق بأسلحة الدمار الأمريكية - الأطلسية طيلة أكثر من أربعين يوما، ناهيك عن مآسي التجويع ومؤامرات التطبيع والعدوان السافر. ولقد غيببت هذه القيم والمبادئ - وما تزال مغيبة في حق شعب فلسطين وما يعانيه هذا الشعب من مظالم الاضطهاد والتقتيل والأبعاد.

إن الانخراط الواسع للعديد من الأوساط والقوى الديمقراطية الأوروبية في منطق وموقف وممارسة العدوان على شعب العراق من جهة، وممارسة سياسة المقاييس والمكاييل المختلفة بالنسبة لمأساة وقضية شعب فلسطين من جهة لي طرح على شعوب الضفة الجنوبية وقواها الديمقراطية الحية، مشروع إعادة قراءة وفحص العديد من القيم والمبادئ، والمحددات التي كانت لحد الآن تؤسس التضارب والتفاعل الثقافي الحضاري الجنوبي الشمالي المتوسطي.

إن هذه النظرة الشمولية لاشكالية الأمن بمختلف مستوياته وأبعاده ليشكل في نظرنا المنطق الصحيح والرصين لمقاربة موضوعية واجرائية ناجعة لقضية الأمن المتوسطي.

بيد أن الانخراط الجدي الخالص، المتجه الى المستقبل يقتضي توفر ارادة سياسية للشروع في اقتراح الشروط الضرورية لبلورة.

(أ) ميثاق متوسطي حول الأمن والتعاون بين مكونات حوض البحر الأبيض المتوسط على غرار ميثاق حول الأمن والتعاون الأوروبي.

(ب) ميثاق متوسطي حول حماية البيئة المتوسطية من مخاطر التلوث.

(ج) تأسيس حوار ثقافي شمالي - جنوبي بين مكونات الهجرة المتوسطية لمواجهة مخاطر الثقافية - التقنية وتفجر ديناميكية تفاعل جديد يقوم على معرفة أعمق وإدراك أفضل لمقومات أفضل وثقافات وتطلعات

كلتا الضفتين ■

السلام المراوغ

■ انعقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد، ترافقه المراهنات المتباينة أو المتعارضة. ويعبر تباين المراهنات على امرين: الأول وهو تباين المعايير والاهداف، والثاني وهو عدم الوضوح الكافي لما ستؤول اليه الامور ضمن هذا المسار ومجريات العملية القائمة من خلاله.

والسبب في ذلك هو ان الذي يمسك بزمام الامور ومقودها هو الولايات المتحدة الامريكية، وقد نجحت في ان تفرض منهجها ومنطقها. والسؤال الذي يبقى عالقا في مثل هذه الحالة هو عن البرنامج الذي يرتبط به هذا المؤتمر ومجرياته. فهل يرتبطان فعلا بهدف السلام الحقيقي، ام انهما يرتبطان ببرنامج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وسياساتها وتطلعاتها لاستثمار نتائج حرب الخليج والحرب الباردة وتغيير العلاقات الدولية وموازين القوى فيها؟

لقد تحدث الرئيس جورج بوش في خطابه اثناء جلسة افتتاح المؤتمر عن السلام الحقيقي، وعن رغبة بلاده في هذا السلام، وهذه لغة حاولت الولايات المتحدة دائما ان تغلف بها تطلعاتها واهدافها، فهل وضعت العناصر الحقيقية للسلام الحقيقي؟ وهل أرسيت اسس هذا السلام؟

احجم السيد جورج بوش نفسه في هذا المضمار عن وضع اية نقاط فوق الحروف، وترك غموضا يتناسب مع واقع السياسة الامريكية في استدراج الطرف العربي والفلسطيني باتجاه تمنيات سرعان ما يجدان ان سقفها دون اي طموح، ودون اي مستوى لتلبية ولو جزء من الحقوق.

وليس المقصود هنا ان ندخل في تقييم لخطاب السيد بوش او لمناقشة هذا الخطاب، ولكن المقصود هو الاستنتاج حول وجهة مؤتمر مدريد.

فالامر لا يتعلق بمجرد اختلاف حول مواصفات ومضامين خطاب الرئيس الامريكي، لان المسألة تتعدى ذلك بكثير، حيث ان الامر يتعلق بوظيفة وجدوى مؤتمر مدريد من اساسه. اذن ان هذا الخطاب لا يعدو عن كونه دليلا جديدا على منهج المراوغة المتبع.

فالمراوغة وزرع الوهم والتمنيات او الآمال الكاذبة هو ما تعتمد الولايات المتحدة ان تستدرج بواسطته العرب والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. والسؤال اذا كانت الولايات المتحدة تملك كل اوراق اللعبة فلماذا كل هذه التعقيدات والتسويفات؟ لماذا المسار المزدوج؟ ولماذا المراحل؟ ولماذا الهجرة اليهودية التي صنتت الولايات المتحدة كل مقوماتها؟ ولماذا كل هذه الضمانات السلبية ضد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة او تأمين الحد الأدنى المعترف به دوليا من حقوقه الوطنية؟

اسئلة كثيرة للتدليل على نوايا الولايات المتحدة ليس الا! لقد دخل الطرف العربي والفلسطيني هذا الدهليز المظلم الذي لا تعرف نهاياته، والامر كله في النهاية يعتمد على ما تريد الولايات المتحدة الوصول اليه، في معادلة النظام الدولي الجديد، واختلال ميزان القوى العسكري الاقليمي. من هنا يأتي هذا التركيز على دور الولايات المتحدة واهدافها.

لقد اصبح منهج المسار المزدوج والمراحل امرا واقعا لمجريات هذه العملية التي توصف بانها عملية سلمية، وتطبيق هذا المنهج بالطريقة التي يطبق بها ضمن الظروف القائمة ما هو الا تحايل من شأنه ان يبدد اوراق الجانب الفلسطيني ورقة ورقة، وان يوصله الى النتائج المرسومة مسبقا بين الولايات المتحدة وحليفها الاساسي الكيان الصهيوني، والتي تتمثل في تمرير الصلح العربي الصهيوني، وتحويل الكيان الصهيوني الى كيان طبيعي وجزء من المنظومة الشرق اوسطية، بينما تبقى كافة الحقوق الفلسطينية عالقة.

ان المطلوب في واقع الامر هو حدود مفتوحة للاشخاص والافكار والبضائع، هو العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وحتى السياحية، هو مشاركة الكيان الصهيوني في الترتيبات الاقليمية الامنية، والاقتصادية، وحول المياه والبيئة والتنمية الخ.

اي ان المطلوب هو رد التفوق العسكري الصهيوني ودعمه بنفوذ اقتصادي، ومشاركة في مقدرات المنطقة، ونفوذ امني، ومكاسب ديموغرافية، تؤدي كلها

الى ان يحقق الكيان الصهيوني مكاسب الوجود وآفاق التوسع.

هل هذا هو السلام الحقيقي؟ ام انها الفرصة لهضم ما ابتغله الكيان الصهيوني على طريق ابتلاع وتوسع جديدين؟!

حتى وقف الاستيطان الذي يعترف العالم بأسره بعدم شرعيته، وتقر الولايات المتحدة بخطره على السير في العملية القائمة ذاتها، فان الولايات المتحدة التي تملك كل اوراق اللعبة لا تفعل شيئا من اجل مجرد تجميده!!

ان السلام الذي يقوم على اساس الازعان والقهر والاكراه، وعلى اساس الاستدراج والمراوغة وزرع آمال كاذبة، ما هو الا هدنة مؤقتة تحاول ان تفرضها موازين القوة القائمة من اجل الانكفاء عليها في مرحلة قادمة. اي انه سلام موظف في آلية التوسع والهيمنة والعدوان.

تحدث الرئيس بوش في خطابه عن العدل للشعب الفلسطيني! أي عدل هذا بدون حق تقرير المصير، بدون الحقوق المشروعة التي اعترفت بها الشرعية الدولية للشعب الفلسطيني، وبدون الانسحاب من الاراضي المحتلة ومن القدس، وبدون وقف الاستيطان؟! وهي جميعا مسائل تدخل في نطاق العدل بمعناه المقرر دوليا وليس بمعناه المستند الى واقع الحق، لان واقع الحق الفلسطيني يتجاوز كل ذلك بكثير. وحتى الشرعية الدولية سبق وان اقرت للشعب الفلسطيني بما هو اكثر من ذلك!

بدون العدل وبدون الحقوق، هل يمكن ان يقوم سلام حقيقي؟! ما من شك ان المرحلة مجافية، وان الظروف الموضوعية المحيطة بالشعب الفلسطيني هي ظروف معاكسة، ولكن التاريخ لا يتوقف عند نقطة هذه الظروف الى ما لا نهاية، ونحن لا نريد ان ننتظر اقلاع التاريخ من هذه المحطة، فقد يطول الانتظار، ولكننا نريد ان نجعل الواقع يسير في اتجاه الحق.

بدون العدل وبدون الحقوق يمكن لموازن القوى ان تفرض بعض مظاهر الهدنة، ولكنها لا تحقق السلام.

والاهم ان انعدام العدل والحقوق ما هو الا جزء من منهج توسعي سوف يواصل السير في طريق طموحاته وتطلعاته العدوانية بمجرد ان تنهيا له الظروف الجديدة من اجل مكاسب جديدة.

وحيال ذلك ما الذي يمكن القيام به؟ هناك الخطوط الرئيسية امام الشعب الفلسطيني، والشورة الفلسطينية، وحركتنا، وتتمثل هذه الخطوط بالوحدة، واعادة بناء الوضع الذاتي بما يتناسب مع تصعيد الكفاح بكافة اساليبه وأشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح، وباسترداد كافة جسور التفاعل العربية والاسلامية الجماهيرية مع قضية فلسطين.

ان اخطر ما يواجهنا هو التفتت والتحول الى الصراع الذاتي، وبالتالي التآكل الذاتي، وخلق حالة من الضعف والانقسام تمكن الكيان الصهيوني من استثمارها، من اجل خطوته التوسعية القادمة لمزيد من تهجير الفلسطينيين وابتلاع الارض وجلب المستوطنين.

كذلك فان فقدان قدرات الكفاح والمقاومة، والقاء اسلحتنا بكل انواعها، هو الامر الذي سيجعل هذا الكيان يؤدي مهامه وينجز خطواته الواحدة بعد الاخرى.

ان تصليب الوضع الذاتي، واعادة النظر فيه، وتحقيق نهوض ذاتي ينفض الرماد والغبار ومظاهر الضعف والسلبات هو المهمة التي نستطيع ان نؤديها على طريق المواجهة الحقيقية مع كل الاحتمالات، مع احتمالات خيبة الامل، وانقشاع غيوم الوهم.

وأخيرا فان استرداد كافة جسور قضية فلسطين مع عمقها العربي والاسلامي والانساني هو طريق العودة لبناء التراكم ومنهج الحشد لتوفير قوى المواجهة اللازمة والقادرة على لجم الخطر التوسعي انطلاقا من العامل الذاتي، لانه بدون العامل الذاتي لا تفيد قوى الآخرين، فقوى الآخرين ما هي الا لتحقيق مصالحهم.

اذن هناك فارق كبير بين السلام الزائف، وبين السلام الحقيقي وهناك فارق بين تحقيق السلام وبين اوهام السلام، وما تحدث عنه الرئيس بوش، وما يسير باتجاهه مؤتمر مدريد، ليس السلام، وانما هو شيء آخر غير السلام.

بهذه المواصفات المطروحة، وبهذه العناصر، وبهذه النوايا تبقى في طريق السلام المراوغ، سلام الازعان، سلام المستحيل.

ان السلام الحقيقي هو السلام الذي تصنعه قوة العدل، وقوة الحق، وقوة القيم الانسانية، وهي قادمة ولكن ليس عبر هذا الطريق الذي تغيب فيه مواصفات العدالة والحق والانسان ■

النظام العربي وخطايا التجزئة

■ كشافان أساسيان سلطا انوارا قوية على الوضع العربي العام، وأظهرا حجم وعمق خلل بنيوية النظام العربي القائم، وعمق تلك الاشكاليات السائرة نحو التراكم ويدون حلول منظورة.. مما يؤكد عديد التخوفات والامثلة المشروعة والتي تكاد تتلخص في قضية واحدة، وهي ان النظام العربي سائر نحو الانفجارات الكبيرة والكبيرة جدا مستقبلا، على الرغم من الدعاوي الاعلامية القائمة (والتي دأبت على تقديم صورة مغايرة للحقيقة دائما على الموت سكر) ولعل من ينظر نظرة سريعة الى الوضع القائم في أي قطر سيكون انطباعا مباشرا... على الانقطاع الكبير بين البنية الفوقية (السلطة وجهازها) والبنية التحتية (الجماهير بكل طبقاتها وميولها) فالأولى مشغولة بذاتها والتكيف مع المشكلات المصدرة أو القائمة ذاتيا. والثانية تطحن باستمرار تحت سيف الوضع الاقتصادي والغلاء الفاحش، والقمع الكبير الذي يطال ولاول مرة المجموع البشري يحكم الأرقام المخيف للمعتقلين هنا وهناك، فالغلاء ونفي الديمقراطية، يطلان أول شيء، أمام ناظري المراقب، وكأنهما التعبير المباشر على عمق الأزمة البنيوية التي يعانيها النظام العربي هنا وهناك.

٢ - توزيع الثروات. والمفارقة في هذا الموضوع، تشير السخرية الشديدة والمرة، فالتفاوت بين عدد السكان والثروة، مختلا اختلالا واسعا، فحيث قلة عدد السكان تتراكم الثروة وتتضاعف، وحيث كثرة عدد السكان تقل الثروة وتتناقص.. ولا يخفي نتائج هذا التقسيم من حيث تشديدها على بقاء طرفي التقسيم الثرواتي مشدودا وتابعاً الى الخارج.

٣ - ان الغرب (مجتمعا) لا يتورع عن القيام بكل صنوف الحروب في كل مرة سيحاول جزء من الأمة، ان يتمرد على صيغ التبعية ونتائج سايكس بيكو. او يحاول ان يبني جزئه الخاص تقنيا وتسليحا والوصول به الى نقطة تؤثر على ميزان القوى الراهن، فمنطق الغرب في صراعه على المنطقة وضدها، صراع حضاري ومصليحي وكلي للحفاظ على التبعية وبقاء الكيان الصهيوني.

٤ - ان الجزء العربي الذي يلجأ للغرب لحمايته او القتال عنه ومعه، سيدفع كل ما لديه ثمنا لما قام به الغرب معه، وبما يسقط كل الدعاوي التي تبرا الغرب

كشافان اساسيان سلطا انوارا قوية على الوضع العربي العام، وأظهرا حجم وعمق خلل بنيوية النظام العربي القائم، وعمق تلك الاشكاليات السائرة نحو التراكم ويدون حلول منظورة.. مما يؤكد عديد التخوفات والامثلة المشروعة والتي تكاد تتلخص في قضية واحدة، وهي ان النظام العربي سائر نحو الانفجارات الكبيرة والكبيرة جدا مستقبلا، على الرغم من الدعاوي الاعلامية القائمة (والتي دأبت على تقديم صورة مغايرة للحقيقة دائما على الموت سكر) ولعل من ينظر نظرة سريعة الى الوضع القائم في أي قطر سيكون انطباعا مباشرا... على الانقطاع الكبير بين البنية الفوقية (السلطة وجهازها) والبنية التحتية (الجماهير بكل طبقاتها وميولها) فالأولى مشغولة بذاتها والتكيف مع المشكلات المصدرة أو القائمة ذاتيا. والثانية تطحن باستمرار تحت سيف الوضع الاقتصادي والغلاء الفاحش، والقمع الكبير الذي يطال ولاول مرة المجموع البشري يحكم الأرقام المخيف للمعتقلين هنا وهناك، فالغلاء ونفي الديمقراطية، يطلان أول شيء، أمام ناظري المراقب، وكأنهما التعبير المباشر على عمق الأزمة البنيوية التي يعانيها النظام العربي هنا وهناك.

اما الكشافان اللذين سلطا الاضواء على الخلل البنيوي في تركيبة النظام العربي فيتمثلا أولا بأزمة وحرب الخليج ونتائجها، فتلك الأزمة أظهرت عديدا من الامور السلبية في صلب تكوين النظام العربي اي كانت تلك الأزمة بمثابة الانفجار المعبر عن حالة الأزمة التي يعيشها النظام العربي من حيث :

١ - ان التجزئة لا تزال ضاربة في بنية النظام

عن المصلحة او تدعي بأنه يقوم بذلك دفاعا عن القيم والاخلاق والشرعية. وما نموذج الاتفاقيات والمعاهدات الامنية التي عقدت واستعقد وتعود بنا الى عصر الاستعمار المباشر. الا اثباتا ودليلا جديدا على تلك الحقيقة الثابتة ويذكر ايضا "المليارات" التي دفعت لعاصفة الصحراء، والمليارات التي تدفع لصفقات السلاح.

اما الكشاف الثاني الذي ألقى باضواءه الباهرة على الراهن العربي، فهو ما يسمى "بمؤتمر السلام" لحل الصراع العربي الصهيوني، وطريقة التعامل النظامي العربي مع الطروحات التي سبقت الجلوس على مائدة التفاوض.

١ - انسجاما مع واقع التجزئة - والاصرار الغربي على واقع التجزئة، تم التعامل مع فكرة مفاوضات السلام، لكل دولة على افراد، ولا يخفى على أي ناظر، مقدار الغبن الذي سيقع على الفلسطينيين وعلى المصالح الحقيقية للأمة من وراء هذا الشكل للتعامل.. ولأن كل جزء على حدة سيرى نفسه (كما هو في الواقع) لا يمثل شيئا كما لا يملك أي قوة في ميزان القوى مع الخصم الصهيوني. اي ان النظام التجزئوي العربي يدخل التفاوض وهو متخلي مسبقا عن عامل قوته كنظام عربي واحد.

٢ - نظرية التسابق على تقديم التنازلات المسبقة، للتدليل للغرب عموما وللأمريكيين خصوصا على جدية التوجه النظامي العربي لما يسمى بالسلام وكأنه يقر بحقيقة الاتهام المسلط عليه. فكيف سيستقيم الوضع على طاولة المفاوضات، وقد سبقت اقوال وتصريحات عربية.. تقول بان القدس ستظل موحدة؟؟ اي نفي السيادة العربية حتى على الجزء الشرقي منها كما كان الحال أيام حكم الاردن عليها!! وهذا نموذج واحد من كثير مثله، قدم ويدون مقابل اللهم الا الخوف الشديد، للبقاء في السلطة بأي ثمن!! وانبثاق نظرة الكيان العربي للمسألة من زاوية التجزئة الكيانية العاجزة.

٣ - الالتزام العربي المسبق بالفصل بين الصراع العربي (اي مع كل نظام على حدة) وبين الصراع الجوهري للاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية اي ان النظام العربي تخلى مسبقا عن القضية الفلسطينية،

واضعا ذاته في موقع الباحث فقط عن قضاياها الخاصة في الجوانب الاخرى للصراع. بل لقد قدم النظام العربي، جوائز قرضيه مسبقة في هذا المجال، كما صرح نظام منهم بأنه يمكن الغاء المقاطعة العربية بمجرد اعلان بيان للكيان الاسرائيلي يقول فيه باعلان وقف بناء المستوطنات والمستعمرات، فمجرد الاعلان يكافأ بوقف المقاطعة الاقتصادية العربية.

٤ - وفي مقابل مسلسل بازار التنازل العربي، تعامل الكيان الصهيوني مع ما يسمى بمؤتمر السلام، باستراتيجية وتكتيك ثابتين، وبمعرفة عميقة لما يريد وما لا يريد، حاصدا كثيرا جدا من التنازلات العربية وجوائز الترضية الامريكية المتمثلة بعشرات المليارات من الدولارات القديمة، وابعاد كل القضايا الاساسية التي له ملاحظات عليها (لمن يشك بالامر عليه مراجعة مذكرات التفاهم الامريكية الاسرائيلية، وقرارات القروض التي ستقدم بعد ثلاثة اشهر ومراعية مستوى الفوائد بين تاريخ الطلب وتاريخ تقديم القروض) ولا شك ان الصهاينة يستندون في مواقفهم هذه على حليفهم الاستراتيجي، الولايات المتحدة الامريكية، والتي هي بالنسبة لهم طرفا لجانبهم في الصراع.

٥ - الكيان السياسي العربي تم تعامله مع الولايات المتحدة وفيما يتعلق "بمؤتمر السلام" وكأنها وسيط عادل!! منزه عن الهوى والمصلحة فيما يتعلق بكل شيء اللهم الا عشقا لسواد عيون نظام التجزئة العربي، ولعل هذه النقطة بالذات تمثل الخلل الابرز والذي جعل الاصطفاف العربي سواء في حرب الخليج او فيما يسمى بمؤتمر السلام، يتجاوز ما هو معقول ومنطقي، وحتى لو تناقض الى حدود كبيرة مع ما تراه الأمة والمصالح الحقيقية للوطن والشعب.

ان القضايا السالفة وغيرها الكثير، مما سطع تحت مجهر الارزمتين (الكشاف) اللذين تسلطا على المنطقة، تظهران ان الامر الراهن العربي يسير نحو كوارث مستقبلية لن يعلم مداها الا الله. وخصوصا ان العالم الجديد على المستوى الاقتصادي سيكون مشروطا بالموافقات المسبقة لكل قوانين وشروط صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الغربية، والتي لا تعرف قانونا مغايرا لأقصى ربح ممكن وجني خيرات المنطقة اولا بأول. ومواقع الانين الدائم للدول العربية من جراء جدولة

الديون ونسب الفوائد المرتفعة لهذه البنوك والمؤسسات . الا شكلا بسيطا سيتضاعف مستقبلا وربما سيكون البيع المباشر لما نملك من ثروات ومخزونات نفطية وغير نفطية ، الشكل الوحيد الذي سيكون متاحا ؟ وقائلين للشعب وللأمة .. ماذا علينا ان نفعل غير ذلك وكل الطرق مسدودة الا هذا الطريق .

وأبضا وحتى بعد عاصفة الخليج ، سنرى اجزاء كثيرة للنظام العربي تهزج باتجاه الغرب ، لاستقدام جنودها وعقد الاتفاقيات الامنية هنا وهناك ، طالما ان النظام العربي للتجزئة قد فقد مشروعيته التاريخية ومشروعية المستقبل فان يكون امامه سوى اعادة تلزيم الاجزاء الى مبدعها ومنشأها في بلادنا ، اي للغرب من جديد .

وكلا الأمرين سيدفعان بالنظام العربي ، لتجريد حملات شديدة ضد الداخل وقواه الحية ، بما يجعل الديمقراطية وحقوق الانسان في خبر كان ما دام الشرط المسبق للقبول من الغرب والاستتباع يقوم على نفي الداخل (الذات) نفيا شموليا ، لما تمثله الذات من دفاع مستميت عن مستقبل البلاد وحريتها ووحدتها وشكلها الحضاري .

(لكل فعل رد فعل)

تطرح اتجاهات السير السالفة للنظام العربي في بنيته المجزأة وميله الكاسح نحو التفریط بما تبقى من نقاط ايجابية نتيجة للصراع الطويل الذي خاضته الأمة في الحقب السابقة ، أسئلة أنية وأخرى مستقبلية . وتكاد تتمحور نحو الميل الجماهيري لوقف النزيف الراهن في ثروات الأمة وحقوقها ، والوصول مستقبلا الى بناء الأمة الواحدة المستقلة ، وغير الخاضعة للاستتباع الحضاري والاقتصادي للغرب . وهذه الاهداف الراهنة والمستقبلية تتطلب واكثر من أي وقت مضى ، تجسيد عدد من المقدمات اللازمة .

- الانكباب لكل القوى والاتجاهات والتيارات على دراسة نقدية للحقب الماضية ومنذ بدايات الاستتباع للغرب وقيام دولة التجزئة على قاعدة أفكار سايكس بيكو . لاكتشاف قوانين العلاقة بين التجزئة والخضوع للغرب ، وبين الوحدة والنهوض الحضاري والاستقلال .

- الانكباب على دراسة التجربة الخاصة لكل تنظيم وقوة ، سواء في برامجها أو علاقاتها مع الشعب ، لاكتشاف

الصحيح والمخطئ في تلك العلاقة والوصول الى أشكال عمل ملائمة والمرحلة التاريخية القادمة .

- قراءة معالم العصر الجديد ... والمتغيرات التي طرأت وتطرأ على العالم المعاصر .. وهذه القراءة تتطلب ان تكون عقلانية وموضوعية وبما يساعد التقدير السليم على وضع استراتيجية وتكتيكات تخدم الاهداف الاساسية للأمة . وكذلك نزع الوهم من رؤوس البعض الذين يروجون بأن العالم حسم أمره للولايات المتحدة الامريكية راهنا أو مستقبلا ؟ أو ان العالم الجديد قد استقر تماما .

- تعزيز الديمقراطية والشورى داخل كل قوة وتنظيم وتيار ... على قاعدة الوحدة في مواجهة الاخطار المحدقة .. وان يكون في مقدمة البرامج الانتصار المباشر لاي حالة قمع تصيب بلدا أو قوة أو تيارا في أي جزء عربي آخر . لان التجربة علمتنا ان سكوتنا عن قمع يمارس ضد الآخر ، حتى وان كانت آراؤه مغايرة لما نحمل ، فسيأتي دور علينا لا نجد فيه من يقف معنا .

- تأسيس الكفاح والنضال على قاعدة اساسية تقول باننا أمة واحدة ذات حضارة واحدة .. ووضع البرامج والخطط العملية التي تتجاوز قيود نظام التجزئة القائم .

- ان تفتح الصفوف لكل اولئك الذين يكشفون حجم الوهم الذي وقعوا فيه نتيجة قناعات سابقة حول الغرب والعلاقات الاستتباعية له .. أو انه سيقدم حلول لمشاكل بلادنا .. فالمعركة في هذا طويلة ومفتوحة حتى تنتصر الأمة على التجزئة والتعبية .

ان أمتنا أمة ذات حضارة وتاريخ وجهاد ... قد تكون صبورة وقد تظهر في فترات هادئة وقانعة ، ولكن ذلك ليس الحقيقة الثابتة .. فهذه الأمة التي قدمت عبر تاريخها نضالات جسورة من أجل حريتها وحضارتها واستقلالها ، ستظل على الدوام نازعة نحو حريتها واستقلالها ووحدتها ، انه قدرها كارض انبثقت على ثراها الرسائل السماوية الخالدة . وهو قدر ابناءها الشجعان لمواصلة الكفاح والجهاد رفضا لكل استتباع ، ولدحرما خلفته دولة التجزئة من مظالم وتفریط بالثروات والامال .. والمعطيات الجماهيرية للأمة والتي برزت خلال ازمة الخليج ، تدل على ان الروح لا زالت تدب في أوصال الأمة نزوعا الى تجسيد ما تطمح له من حرية ومكان لائق بها وتاريخها ومستقبلها .

قضية القدس في المحافل العربية والدولية

ثم يثنى مجلس الامن القرار رقم ٢٧١ (بتاريخ ١٥/٩/٦٩ . وهو يعبر عن الحزن للضرر الذي لحقه الحريق بالمسجد الأقصى المقدس يوم ٢١/٨/٦٩ ويعود ويؤكد جميع القرارات السابقة بشأن القدس . وفي

هذه الاثناء ادعى المندوب الاسرائيلي من أن حائط المبكى هو ملك يهودي لا جدال فيه وقد كانت هذه من أهم العوامل التي اثارها المندوب لتعزيز ادعائه بان

القدس يهودية ولكن قدمت وثائق دامغة كانت لا تترك أي مجال للشك التي تكشف كل اباطيل "اسرائيل" التي بقيت سنوات طوال تضلل العالم بها ولا نجد الرد وهذه الوثائق تثبت انهم أي اليهود لا يملكون شيئا في حائط المبكى والساحة المجاورة وهذه الوثيقة قدمت الى المجلس نتيجة ما توصلت اليه اللجنة الدولية من نتائج حول ملكية ما سمي بحائط المبكى والساحة الملاصقة له .. فقد شكلت بريطانيا بموافقة عصبة الامم لجنة من فقهاء قانونيين من دول سويسرا وهولندا والسويد لتقرر المطالبات والحقوق التي للمسلمين واليهود في حائط المبكى والساحة المجاورة له في القدس . وهذه اللجنة ذهبت الى الفريقين وعقدت ثلاثا وعشرين جلسة استمعت خلالها لاثنتين وخمسين شاهدا منهم اثنتان وعشرون قدمهم الجانب اليهودي وثلاثون من الجانب المسلم وواحد من موظفي بريطانيا .. وهذه اللجنة قدمت وثيقة تحت رقم S/٨٤٢٧ اهم ما جاء في بنودها :

اولا - وجدت اللجنة ان ملكية حائط المبكى وحق التصرف به وبالأقسام المحيطة به تعود الى المسلمين وان الحائط نفسه كجزء غير منفصل عن الحرم الشريف هو ملك للمسلمين . وان الحائط الغربي حائط المبكى كما جاء في الكتاب الابيض في نوفمبر ١٩٢٨ هو من الناحية القانونية ملك مطلق للمسلمين وان الرصيف المواجه له هو ايضا من املاك الوقف كما يتبين من الوثائق التي يحتفظ بها الحارس على الوقف .

ووجدت اللجنة ان الطلب لا يمكن ان يذهب لأكثر من طلب منح امتياز لزيارة الحائط فقط . أما على المستوى العربي فقد صدرت عدة قرارات عربية من مجلس جامعة الدول العربية يبدأ من القرار ق ٤٢٧

■ أقامت "الحكومة الاسرائيلية" ادارة عسكرية على القدس منذ اجتياح عام ١٩٦٧ وكانت برئاسة الجنرال حاييم هرتسوغ الذي هو الآن رئيس دولة الكيان الصهيوني ، ومنذ ذلك الوقت وهي تعد العدة للسيطرة الكاملة على المدينة وذلك كما يلي :

١ - اخذت تعمل لهدم حي المغاربة المحاذي للحائط الغربي - حائط المبكى - وتسويته بالأرض ليصبح ساحة تتبع حائط المبكى .. كما اخذت تقوم بعمليات هدم أخرى واتممت دمج شطري المدينة بازالة بوابة مندلوبوم .

٢ - فصلت القدس نهائيا عن الضفة الغربية بموجب امر دفاع عسكري بتاريخ ٢٧/٦/٦٧ واعتبرت القدس ضمن سيادتها ومن أمورها الداخلية .

صدر اول قرار بتاريخ ٦٧/٧/٤ قرار الجمعية رقم ٢٢٥٣ وفي هذا القرار تعتبر الجمعية العامة ان التدابير الاسرائيلية غير صحيحة وتطلب الغاءها ..

وجاء القرار الثاني ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٧ لتأكيد قرار ٢٢٥٣ .

أما القرار الثالث فهو رقم (٢٥٠) في ٢٧/٤/٦٨ والذي طالب "اسرائيل" بعدم اقامة العرض العسكري في مدينة القدس ..

أما القرار الرابع فهو رقم ٢٥٦ تاريخ ٢/٥/١٩٦٨ والذي أبدى المجلس فيه أسفه العميق على اقامة العرض .

أما القرار الخامس فهو القرار رقم (٢٥٢) بتاريخ ٢١/٥/٦٨ الذي وضع فقرة تتضمن مبدأ القانون الدولي الوارد في القرار ٢٤٢ - وهو عدم جواز الاستيلاء على أرض عن طريق القوة . وفي هذا القرار يعتبر ان جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وكل الاعمال التي قامت بها "اسرائيل" بما في ذلك مصادرة الأراضي والاملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي اجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير من وضع القدس .

وفي وثيقة لمجلس الامن بتاريخ ٢٣/٢/١٩٦٨ رقمها S/٨٤٢٧ ووزعت كوثيقة في الجمعية العامة تحت رقم A/٧٠٥٧ الملحق ١- تبني مجلس الامن الدولي القرار رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣/٧/٦٩ بالاجماع .

بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٤ وهو الخاص بموضوع نقل وزارة خارجية "إسرائيل" الى القدس حيث يقول القرار: "ان تواصل الحكومات العربية مساعيها الدبلوماسية لمعارضة نقل وزارة الخارجية الاسرائيلية الى القدس وتكليف الوفود العربية في الأمم المتحدة ان تشير الى هذه المسألة عند عرض موضوع فلسطين".

ثم الحق بالقرارات قرار ٢٢٤٢ تاريخ ١٩٦٦/٩/١٢ والذي يضع اقتراحات من رئيس م.ت.ف. على شكل خطوات تقوم بها الدول العربية في المجالين العربي والدولي والاسلامي .. كما وضعت خطة لمواجهة الضغط الذي تمارسه "إسرائيل" على الدول من اجل الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة للكيان الصهيوني وهذا ورد في القرار ٢٢٥٢ تاريخ ١٩٦٦/٩/١٢.

وفي محاولة لتغيير عنوان مدينة القدس وجعلها تابعة "لإسرائيل" والاجراءات الاخرى فيما يتعلق بالطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية التي اتخذتها "إسرائيل" في الاراضي المحتلة صدر قرار رقم ٢٣٥٥ تاريخ ١٩٦٧/٩/١٢ .. ثم صدر قرار آخر رقم ٢٤٣١ تاريخ ١٩٦٧/٩/١٢ وهو تأكيد القرار السابق بتغيير معالم مدينة القدس، وانتهاك "إسرائيل" لحرمة المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها..

وفي القرار ٢٤٥٥ تاريخ ١٩٦٧/٩/١٢ دعا الحكومات العربية والاسلامية الى متابعة الاتصالات بالأمم المتحدة واعضاؤها للتنبيه الى خطورة الاجراءات الاسرائيلية في المدينة المقدسة..

ولاول مرة نادى الدول العربية بعد حرق المسجد الأقصى بقرارها ٢٥٤٦ تاريخ ١٩٦٩/٩/١١ فقد جاء فيه: "رأى المجلس ان طريق القوة والتنظيم والاعداد هو طريق التحرير" وقرر توجيه دعوة الى اجتماع مجلس الدفاع المشترك، ودعا الى عقد مؤتمر قمة اسلامي ثم طالب بضرورة العمل من أجل توفير كافة الامكانيات المادية والسلاح للثورة الفلسطينية وتحقيق حرية العمل الفلسطيني ودعم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في الارض المحتلة..

وفي مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في ١٩٧٣/١١/٢٨-٢٦ وضع من أهداف الامة العربية المرحلية تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة. وقد أكد هذا القرار أيضا مؤتمر القمة السابعة المنعقد في الرباط بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩-٢٦. والمؤتمر المنعقد في بغداد ١٩٧٨/١١/٥-٢.

وعندما حاولت "إسرائيل" الزام جميع السفارات والممثلات الأجنبية بنقل مقر بعثاتها الى مدينة القدس

صدر قرار ٣٩٠٠ بتاريخ ١٩٦٥/٩/٧٩ في محاولة لمنع الدول تنفيذ ذلك.

كما جاء أيضا قرار بشأن اعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني وهو ٣٩٤٩ تاريخ ١٩٦٥/٩/٨٠ والذي يدعو الى فرض المقاطعة السياسية والاقتصادية على هذه الدول..

ثم تأكد ذلك في قرار قمة عمان ١٩٨٠/١١/٢٧-٢٥ حيث أضاف استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان والمقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها الى جانب السيادة العربية الكاملة على مدينة القدس..

أما في مجال التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى فقد صدر القرار ٤٠٦٧ تاريخ ١٩٨١/٩/٩ بتكليف الاردن والمغرب والسعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوضع خطة التحرك على الصعيد الدولي لمجابهة هذه التحديات ورفعها الى مؤتمر القمة العربي القادم.

وبخصوص شركات الطيران الاجنبية التي تسير رحلات جوية من وإلى مطار قلندية في القدس العربية المحتلة صدر قرار رقم ٤٠٩٣ تاريخ ١٩٨١/٩/٩ وذلك

بالموافقة على قرار الجمعية العمومية لمجلس الطيران المدني للدول العربية بمقاطعة الشركات التي تقوم بذلك.. ثم عاد مجلس الجامعة وأكد قراره السابق ٤٠٩٣ بقرار آخر رقم ٤١٥٦ في ١٩٨٢/٣/٢٦. وصدرت بعدها عدة قرارات تؤكد قرارات مجلس الجامعة السابقة.

وقد تشكلت لجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني حيث أصدرت عدة بيانات كان أهمها بيان بتاريخ ٨٧/١/٥ حيث أدانت السياسات الصهيونية اللانسانية في الاراضي العربية المحتلة كما طالبت أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي بالقيام بالجهود المناسبة في اطار الهيئات الدولية والاقليمية لممارسة الضغوط اللازمة على سلطات الاحتلال قصد حملها على التقيد باتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) والمتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب..

وأما في قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي .. فقد اصدر بيانات بالاشادة بالانتفاضة الفلسطينية والاعراب عن التضامن الكامل مع الفلسطينيين وضرورة وضع حد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية بما في ذلك القدس الشريف.. وانشأ عدة صناديق خاصة بفلسطين وصندوق خاص بالقدس..

ان عدم تنفيذ هذه القرارات لا يفقدها فعاليتها وانما يعزز ضرورة التمسك بها انطلاقا من دور القدس التاريخي كمفتاح للسلام. ■

وثيقة الضمانات الامريكية

السلام النووي واكذوبة السلام مقابل السلام

■ لان النص أبلغ من التحليل، وخصوصا اذا كان النص واضح الهدف واللغة.. ولذلك نورد نص رسالة الضمانات الامريكية "للحكومة الاسرائيلية" كما عرضها اسحق شامير على الحكومة.. تاركين مناظلينا القتحوين للتمتع بالمعنى والهدف واستخلاص الدروس وللأخوة أعضاء وفد التفاوض ايضا، وبما يفيد وضع رؤية نافذة لما يريد الخصم واساليبه التكتيكية للدخول الى اهدافه.. فقط نضيف بعد نص الوثيقة قراءة قصيرة لمعنى ما سربته النيويورك تايمز الامريكية حول السلاح النووي الاسرائيلي...

نص وثيقة الضمانات الامريكية

نص رسالة الضمانات الامريكية للحكومة الاسرائيلية والتي عرضها اسحق شامير على الحكومة :

بهذه العملية. وهذه الضمانات تشكل نقاط التفاهم ونوايا الولايات المتحدة بخصوص المؤتمر والمفاوضات. وقد أوضحنا منذ البداية أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم ضمانات تتلاءم مع سياستنا ولا تضعف أو تعارض الاطار الذي وضعناه لعقد مؤتمر السلام. وقلنا أيضا، انه لن تكون هناك ضمانات لطرف دون علم الاطراف الاخرى.

وان عملية المفاوضات هذه تستند الى العلاقات الخاصة بين دولتنا، تلك العلاقات القائمة على قيم ومصالح مشتركة واحترام الديمقراطية، فمنذ اقامة دولة اسرائيل، أدركت الولايات المتحدة بأن التحديات المماثلة أمام اسرائيل متصلة بوجودها بحد ذاته، وعلى مدى فترة طويلة جدا تعيشها اسرائيل في منطقة يرفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها بل وحاولوا تدميرها، ولهذا فان المفتاح لدفع السلام كان دائما الاعتراف بضرورات اسرائيل الامنية وضرورة توثيق التعاون بين دولتنا من أجل استكمال هذه الضرورات.

"التزامنا بأمن اسرائيل لم يتغير وهدفنا ليس جعلكم تتحدثون مع منظمة التحرير الفلسطينية".

معاريف، ٢١ - ١٠ - ١٩٩١.

١٨ تشرين أول ١٩٩١

"رسالة ضمانات":

" ان قرار اسرائيل بالاشتراك في مؤتمر السلام للشرق الأوسط، لبدء محادثات مباشرة وثنائية الجانب لمفاوضات متعددة الاطراف للسلام هو خطوة مهمة تقرب اسرائيل أكثر للسلام والأمن الذي تسعى اليه. والان حان الوقت لاتخاذ قرارات من جميع الاطراف كي نتمكن من التحرك بسرعة باتجاه مؤتمر ومفاوضات. وعليه، فقط بواسطة مفاوضات مباشرة سيكون بالامكان تحقيق سلام حقيقي والأمن.

وفيما يتعلق بالعملية التي نبدأها، فاننا نريد التجاوب مع طلبكم الحصول على ضمانات معينة تتعلق

ونحن نعدكم بأن التزامنا بأمن إسرائيل بقي دون أي مس أو أي طرف يحاول غزو أسفين بيننا بهدف المس بهذا الالتزام - لم ينجح في فهم العلاقات العميقة بين دولتنا وشكل التزامنا بأمن إسرائيل يشمل الالتزام بالحفاظ على توفيقها الكيفي. ونود العودة للتأكيد على مواقفنا بأن من حق إسرائيل الحفاظ على حدود آمنة وقابلة للدفاع، التي يجب الاتفاق عليها في مفاوضات مباشرة وأن تكون مقبولة على جارتها والولايات المتحدة مؤمنة بأن هدف هذه العملية هو السلام العادل والدائم الذي يأتي بواسطة محادثات قائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما في ذلك التوقيع على اتفاقية السلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها الدول العربية. وأنتم وباقي الأطراف قلتم لنا بأن هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وأنها ستعرض خلال المفاوضات، وتناسب مع السياسة التقليدية للولايات المتحدة، فأننا لا نؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولا نؤيد كذلك مواصلة السيطرة أو ضم المناطق المحتلة من قبل إسرائيل.

"المؤتمر لا يملك حق فرض القرارات على الأطراف أو اتخاذ فيето على اتفاقات يحققها، ولن تكون له صلاحيات اتخاذ قرارات ولا الحق في التصويت على استكمال أو نتائج، ويمكن للمؤتمر الانعقاد مرة أخرى بموافقة جميع الأطراف.

"المفاوضات الثانية والمباشرة تبدأ في الأيام الأربعة الأولى من افتتاح المؤتمر. والأطراف التي ترغب في الانضمام للمحادثات متعددة الأطراف تجتمع بعد أسبوعين

من افتتاح المؤتمر وبترتيب هذه المفاوضات متعددة الأطراف. ونحن نؤمن بأن المباحثات يجب أن تتركز حول مواضيع اقليمية شاملة مثل المياه، البيئة، الاشراف على الأسلحة والأمن الاقليمي، التطوير الاقتصادي وموضوع اللاجئين ومواضيع أخرى.

الولايات المتحدة تتعهد بتحقيق توية سليمة شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي وستبدل جميع طاقاتها لتأمين تحرك العملية، بمسارين حتى نهايتها، وتأمل الولايات المتحدة بتوسيع حجم السلام وتضمن دول أخرى في المنطقة.

الولايات المتحدة لا تؤيد خلق ربط بين المفاوضات المختلفين لتحقيق تسوية شاملة

الولايات المتحدة تؤمن بأن أي طرف في العملية لن يضطر للجلوس مع من لا يريد الجلوس معه، ومن المحظور أن تكون هناك مفاجآت فيما يتعلق بشكل التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات، وتؤمن الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون ممثلين في وفد أردني - فلسطيني مشترك في المؤتمر، والفلسطينيون الذي يسكنون الضفة الغربية وغزة والذين يوافقون على التوجه ذات المسارين والمفاوضات على مراحل، والذين يريدون العيش بسلام مع إسرائيل سيشاركون في الوفد وفي المفاوضات على التسويات المرحلية.

"وأكثر من ذلك - هدف الولايات المتحدة ليس ادخال منظمة التحرير الفلسطينية الى داخل العملية أو جلب إسرائيل الى الدخول في محادثات أو مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وستعمل الولايات المتحدة كوسيط عادل لحل النزاع العربي الاسرائيلي.

وتعتقد الولايات المتحدة بأنه من الضروري أن تكون هناك مرحلة انتقالية من أجل اسقاط حواجز الشك وعدم الثقة ولوضع الأساس لمفاوضات متواصلة بخصوص الوضع النهائي.

وبخصوص المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن المباحثات تجري على مراحل، في البداية محادثات حول الحل المرحلي لحكم ذاتي يستمر خمس سنوات، وهذه المحادثات تجري بهدف انجاز اتفاق خلال سنة. ومنذ السنة الثالثة لمرحلة التسويات المرحلية تبدأ المفاوضات حول الحلول الدائمة. وعلى ضوء ملاحظاتها الخاصة مع إسرائيل فإن الولايات المتحدة توافق على التشاور مع إسرائيل وأخذ مواقفها بخصوص شكل مسيرة السلام بالحسبان. وفي نفس الوقت تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بحق اعلان مواقفها التقليدية في حالة الضرورة.

"لقد عبرتم عن مخاوف خاصة بخصوص هضبة الجولان، بخصوص ذلك، فإن الولايات المتحدة تواصل الاصرار على تعهدات الرئيس فورد لرئيس الحكومة رايبين في ١٩٧٥، بأن الولايات المتحدة ستؤيد بموقف أن تسوية شاملة مع سوريا بخصوص اتفاق

سلام، يجب أن تضمن أمن إسرائيل من هجوم من هضبة الجولان.

الولايات المتحدة تواصل دعم الموقف القائل بأن السلام العادل والدائم يجب أن يكون مقبولا على الطرفين، والولايات المتحدة لم تبلور حتى الآن موقف نهائي حل موضوع الحدود.

وعندما يتوجب عمل ذلك فإنها ستعطي وزنا لموقف إسرائيل القاضي بأن أي اتفاق سلام مع سوريا يجب أن يستند الى بقاء إسرائيل في هضبة الجولان. وبهذا الخصوص فإن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية على الحدود التي سيكون متفقا عليه بين إسرائيل وسوريا بما يتلاءم والعملية التشريعية لنا.

"وفيما يتعلق بلبنان وتساوقا مع السياسة التقليدية للولايات المتحدة، فنحن نؤمن بأن إسرائيل تمتلك الحق في ضمان أمنها على طول الحدود الشمالية، وأكثر من ذلك - فإن الولايات المتحدة تبقى متعهدة بانسحاب جميع القوات الغربية من لبنان ونزع جميع الميليشيات من أسلحتها".

ونحن نواصل اعتبار اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر والعلاقات بينهما كحجر اساس لسياستنا في المنطقة وتأييد استكمال اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل واستكمال الاتفاقات المرافقة.

"هذه هي الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة بخصوص دفع المبادرة التي تحدثنا عنها، وبعمل مشترك على أساس الثقة المتبادلة التي تميز العلاقات بيننا دائما فإن بإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل التقدم باتجاه السلام الذي حجب على مدى فترة طويلة مع إسرائيل".

النووي والسلام مقابل السلام

وحتى تكتمل رؤية الصورة السابقة والتي أعطت دولة الكيان الاسرائيلي، كل ما صبت اليه واستجابة المذكرة الأمريكية لكل الشروط الاسرائيلية، فقد اضاف الأمريكيون (مرة أخرى) أمرا جديدا، لتكتمل الصورة حول هدف وأبعاد المفاوضات، في الوقت الذي أعد فيه الكيان الصهيوني شكلا تكتيكيا ملائما، يتمثل في انسحاب كتله هحتيا من الحكومة، وتوقييت كل من

حركتي تسوميت وموليدت انسحابهما من الحكومة الى الوقت الذي تدخل فيه الحكومة محادثات حول الحكم الذاتي أو حل المسائل الاجرائية، أي أن الحكومة الاسرائيلية ستذهب بتكتيك الحكومة الضعيفة والتي قد تفاجىء الجميع في لحظة من المؤتمر، بانهايار الحكومة والدعوة للانتخابات، أي الدخول في متاعات التأجيل بعد أن تكون قد ربحت السلام مقابل السلام.

نقول حتى تكتمل صورة التكتيك الأمريكي الاسرائيلي توافق في هذه المرحلة قيام الاعلام الأمريكي بكشف الترسانة النووية الاسرائيلية. "فقد قام الصحفي الأمريكي سيمور ميرش بكشف النقاب عن أن "إسرائيل" تمتلك ٣٠٠ رأس نووي ومئات القنابل النيوترونية وهي ترسانة تفوق ما كانت الولايات المتحدة تشته (سبحان الله فأمريكا لا تعرف !! ومنها المال والخبرة والسلاح) في أن "إسرائيل" تمتلكه. والسؤال لماذا وقت الاعلان عن السلاح في مثل هذا الوقت تحديدا، وقبل أيام معدودات من مؤتمر ما يسمى السلام في الثلاثين من تشرين أول. أن الصدفة هنا، أمر لا تفسره قضايا على هذا المستوى من الخطورة، بل ان أدنى تدقيق في الدوافع، يربط مباشرة بين وثيقة الضمانات الأمريكية (كما أوردنا بنودها) وبين (وهو الأهم) الشعار (الهدف) الصهيوني مما يسمى مؤتمر السلام، وهو تحقيق السلام مقابل السلام. وليس الأرض مقابل السلام، كما تطرح الأطراف العربية. ولاظهار عمق وجدية ما تقول "إسرائيل"،

وأياها الحجم العظيم لتنازلها الأساسي الذي ستقدمه، سربت الأوساط الأمريكية معلومات السلاح النووي الاسرائيلي للضغط الحقيقي على الجانب العربي. بحيث يدرك مقدار ما سيكسبه (وهو كثير كثير) من قبوله للمنطق الاسرائيلي بمبادلة السلام بالسلام، وخصوصا بعد أن جردت الولايات المتحدة وضربت السلاح غير التقليدي العراقي. "فالمعلومات النووية" توظف الآن في خدمة هدفها الحقيقي وخدمة وثيقة الضمانات الأمريكية الاسرائيلية، والأهم أنها تهني الأرضية الملائمة للعقل العربي لقبول بمبدأ السلام مقابل السلام وعلى ضوء ميزان القوى المائل نوويا (كما تسرب أمريكا) لصالح الكيان الصهيوني، أو كأنها تقول لنا نحن العرب، اضحكوا بعينكم فأنتم الراحون... !! ؟ ■

ليس هناك من فلسطيني يستطيع الادعاء انه ذهب الى مؤتمر مدريد حسب شروطه وبكامل ارادته الثورية أو تطبيقاً للأمر التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين، أو الأمر بعدها الأدنى التي أقرها المجلس المركزي في دورته الأخيرة وخاصة ما يتعلق بوقف الاستيطان. أن المجازفة الدبلوماسية التي تخوضها منظمة التحرير الفلسطينية في العبور في الممر الإجماعي في إطار الخطة الاعتراضية لمنع التصفية وقرارها القاضي بتقليل الخسائر يتطلب موقفاً واضحاً وصريحاً وصادقاً عما يجري على أرض الواقع.

لا يختلف اثنان على شرعية حق الاختلاف حول ما يسمى مؤتمر السلام. فأكثر المتحمسين له أصبوا بخيبة أمل من التعتت الصهيوني والتعسف الأمريكي. ولكن أولئك الذين يصورون الذهاب الى مؤتمر مدريد بالمواصفات الراهنة انتصاراً، إنما يكذبون على أنفسهم ويخدعون شعبهم. ولو قالوا بأنه ضرورة حتمية أعتقدوها نتيجة مافرضته موازين القوى الراهنة بعد جريمة حفر الباطن ويهدف لتقليل الخسائر لكانوا أقرب الى الصواب.

والذين يصورون الذهاب الى مؤتمر مدريد بالمواصفات الراهنة انتصاراً هم أقرب الى الحقيقة إذا ما كانوا هم أنفسهم أداة هذا الانتحار. وأداة تكريس الخسائر. والمزيد من الخسائر وأخطرها خطر انهيار سقف الوحدة الوطنية الفلسطينية. وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة مؤامرة التصفية.

أما أصوات من نوع تلك التي تصدر عن "ملالي" إيران تحت شعارات اسلامية تذكرنا بإيران جيت، وبالطعنة الغادرة التي وجهت الى الشعب العراقي وجيشه البطل وهو يخوض معركة المواجهة مع مايسمونه الشيطان الأكبر.. فأنها أصوات ليست في مجال ابداء رأينا في هذه المرحلة..

أن الخطر الداهم الذي يواجه شعبنا في الأرض المحتلة هو الاستيطان الزاحف المدعم بسيل الهجرة اليهودية. وإذا كانت حتى الولايات المتحدة تعتبر الاستيطان عقبة في طريق السلام فإن أول واجبات خطوات السلام يجب أن تبدأ بوقف الاستيطان. وسواء كان الفلسطيني معارضاً لانعقاد مؤتمر مدريد أو موافقاً عليه فإن كل الفلسطينيين يجمعهم موقف واحد هو رفضهم

للاستيطان ولاستمراره. وهم بذلك جميعهم مطالبون بالوقوف وبشراسة في وجه هذا الخطر الداهم. أن وحدة الصف التي يتطلبها موقف الدفاع عن الفسرو عن الأرض وعن القضية هي التي يجب أن تكون شعار جميع أبناء حركتنا وأبناء شعبنا في الأرض المحتلة وخارجها. أن تجارب الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني السابقة والتي كانت تجربة طرابلس من أسوأها كانت نجد لها طرفاً عربياً يمكن تحميله مسؤولية تعميق الخلاف. أما الآن وكل الأطراف العربية المعنية منخرطة في عملية التسوية فإن مسؤولية الاقتتال الفلسطيني ستسجل تاريخياً ضد شعبنا الذي يعترف له كل العالم بأنه الشعب الذي استطاع فرض الديمقراطية في غابة البنادق.

وهنا يجب الإشارة أن إلى أن الطرف الوحيد القادر على تغذية وتسعير وتصعيد الشقاق الفلسطيني هو العدو الصهيوني نفسه. وما ظاهرة الصهاينة الملتصين ببعيدة عن الأذهان. وهنا يصبح شعاراً (وحدة الصف .. للدفاع) عن الذات معبراً عن طريق المواجهة الصحيحة. وذلك عبر صب كل الامكانيات القتالية والعسكرية ضد المستوطنات والمستوطنين وتصعيد الكفاح المسلح هو التعبير لكل فلسطيني عن قناعاته بالدفاع عن نفسه وعن حقوقه.

وإذا كان الاستيطان الزاحف يشكل خطراً يتطلب الدفاع ووحدة الصف. فإن الاحتلال الصهيوني ووجوده الغاشم على أرضنا هو الهدف الذي يجب أن يتوجه اليه الهجوم المكثف والموحد .. من كل أبناء شعبنا وحركتنا وثورتنا. فالذين يعتقدون أن مؤتمر مدريد يمكن أن يحقق انجازاً لصالح الشعب الفلسطيني مطالبون بدعم موقف المفاوض الفلسطيني على الأرض برفضهم للاحتلال وتصعيدهم للكفاح المسلح والانتفاضة الباسلة. وكذلك الذين يعتقدون أن المؤتمر يمكن أن يؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية فإنهم مطالبون بحماية هذه القضية بتصعيد نضالهم المسلح والمكثف ضد الاحتلال الصهيوني وليكن شعارهم هو جعل حياة الصهاينة المحتلين كابوساً. وتوجيه كل قدراتهم الرافضة لتكون نقمة على الاحتلال والمحتلين، وليكن شعارنا الثاني (وحدة الهدف .. للهجوم) معبراً عنه بتصعيد هجومنا على الاحتلال والمحتلين.

أن المجازفة الدبلوماسية التي تخوضها منظمة التحرير

الفلسطينية بتوجيهها غير المباشر للوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد تتركز على الموقف العربي الموحد لتعزيز قدرتها على تقليل الخسائر وضمان الخروج سالمة من التجربة، أو العمل على تطويرها مستقبلاً بالتكامل الضروري مع تصعيد الكفاح المسلح والانتفاضة الباسلة. لقد حقق لقاء دمشق العربي أحد الأمور التي أقرها المجلس الوطني كضرورة للمطالبة بالشرعية العربية التي أقرتها قرارات القمة العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وصفقات كامب ديفيد الجديدة التي قد تترك الشعب الفلسطيني وحيداً في حلبة المواجهة مع العدو الصهيوني. أن ترابط المصالح القومية العربية تقتضي عودة التلاحم الفلسطيني مع كل الأطراف العربية بحيث تصبح قضية القدس وقضية الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هي محور التلاحم العربي. وسواء استمر مؤتمر مدريد أو انقرب عقده فإن هذا الموقف الفلسطيني الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم ثوابت حركتنا فتح. وعلينا للمحافظة على مسيرتنا النضالية أن لا تكون المجازفة الدبلوماسية على حساب مبادئنا وثوابتنا. وإذا كانت الدبلوماسية تتحمل المجازفة فإن المبادئ الراسخة لا تتحملها. وعليه فإن الأهداف الاستراتيجية لحركتنا يجب أن لا تهتز نتيجة الأوضاع الراهنة. فالمستقبل ليس حاله استاتيكية.

ونحن مطالبون بأحداث التغييرات التي تضمن تغيير موازين القوى لصالح حركتنا وثورتنا ومنظمتنا وشعبنا وأمتنا، ونحن باعتبارنا طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين، أكثر الأطراف المعنية في تحقيق الظروف الأكثر مناسبة لتحقيق الانجازات. وعلى أبناء حركتنا في كل أماكن تواجدهم أن يتعاملوا مع الواقع الراهن باعتباره أحد نتائج الزلازل المتتالية التي أصابت جبهتنا العالمية والعربية والفلسطينية. فالانهايار السوفيتي ونهاية الحرب الباردة لصالح أمريكا وما تبع ذلك من نتائج حرب الخليج وماعناه شعبنا تحت الاحتلال في مواجهة الاستيطان الزاحف. كل هذا يتطلب منا الاستعداد لمواجهة لمواجهات قد تكون أكثر صعوبة، ولكن علينا عدم التسليم تحت كل الظروف بمقومات وجودنا ووجود حركتنا التي

انطلقت في ظروف أكثر صعوبة، وهي قادرة على تجاوز كل العقبات مادام أبنائها في حالة تلاحم وتمسك بعهد الشهداء، عهد الوفاء، عهد الاستمرار بالثورة حتى النصر. أن المحك الرئيسي الذي ستواجهه الإرادة العربية هو في صمودها في موقف رفض الاستفراد الصهيوني بأي طرف من أطراف الصراع. وقد فصلت أمريكا سيناريو مؤتمر ما تسميه بالسلام على أساس المسارين بحيث يمكن تحقيق حالات الاستفراد التي تحاول جعل الدول العربية تبحث كل واحدة منها على حدة عن تحقيق أمنها الاقليمي على حساب الأمن القومي. وقد حاول بوش في خطابه في مؤتمر مدريد التقليل من أهمية خطورة بحث القضايا الاقليمية المتعددة الجوانب مثل ضبط التسليح والمياه ومشاكل اللاجئين والتنمية الاقتصادية. أن بحث هذه القضايا قبل انجاز وضمان تحقيق الانسحاب الصهيوني من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو تكريس لشقوق الكيان الصهيوني على العرب مجتمعين. وهو ما سيجعل قضية الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة قضية لاجئين على الدول العربية استيعابهم مقابل استيعاب الكيان الصهيوني للمزيد من المهاجرين اليهود. ومن هنا تأتي أهمية المزيد من التنسيق والتلاحم العربي وضرورة التمسك الجماعي بالثوابت الفلسطينية والعربية. كما أن الضرورة تقتضي توسيع دائرة الاهتمام بالتصدي لمحاولات التصفية التي تندرج في الانجرار نحو الأشرار الخداعية التي تصبها الصهيونية العالمية بمساندة أمريكا. ويأتي هذا التوسيع عبر تطوير العلاقات الفلسطينية العربية وإعادة تمثيلها مع جميع القوى والفعاليات القادرة على تحقيق الدعم لشعبنا في الأرض المحتلة، ولقضيته النضالية في معاركها، المتعددة الأوجه. كما أن الساحة الاسلامية المناضلة التي تنادي بتحرير فلسطين انطلاقاً من روح الاسلام السمحة والمؤمنة والبعيدة عن الصفقات السرية مع الأمريكان والصهاينة، هذه الساحة على امتداد العالم تشكل مصدر قوة حقيقية للثورة الفلسطينية، وهي تلتقي مع حركتنا في التمسك بروح الجهاد والتضحية بالنفس والتفيس في سبيل فلسطين وفي سبيل قدس الأقداس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام ومهبط المسيح عليه السلام، وعاصمة دولة فلسطين الحرة المستقلة باندته تعالى.

وانها لثورة حتى النصر ■



كلام في دفتر جديد

(١)

هل سيختلف الكلام عن قبل ومن بعد؟
هل سيختلف الهوى عما كان؟
هل يأخذ الوطن شكلا جديدا، ويفقد مذاقه القديم
الجارج والحميل؟
هل ستصبح الاسماء غير الاسماء، والناس غير الناس،
والاشياء غير الاشياء؟
هل ذهب كل شيء وانتهى؟
هل فاضت المحبة ام وصلت الى نهاياتها؟ والتشم
الجرح كما يقولون؟
هل .. وهل .. وألف هل تؤرقني
وأذكر جواد..
وسعد
ويضيء أبو جهاد، وانا جني الوعد الذي كان، ماذا
اقول لك يا ام سعد...

(٢)

تتركني خطاي، ولا تعرف القدس كيف ستكون
تتركني بداي، ويافا تغادر الى شط من البكاء
يتركني لساني .. لا شيء في الرمل..
ولا شيء في القلب سوى البياض
وجمر الدخان يطلع الى الخطوة المظلومة،
ما بك يا خطاي
ما بك يا الحزن الدموي
من يظلم السكين هذا المساء
من يطلق على الحجر رصاصة

من يسقط على قدمي صخرتان..
هل ترحل مني حيفا.. هذا المساء
هل تسقط عن كتفي، زهرة المدائن
(٣)

هل أنا .. أنا .. وهل أنت .. أنت ، مافر من
عينيك يا ولدي وألقى عليك ظل بلدي..
(٤)

جبل القرنطل ؟ مد يدك الى جبل النار، فعند
خضرك يسجد الأقصى لله..
جبل القرنطل .. ترى الشريعة تسبح في خضرتها..
ورأيت بن نون وعمرو من العاص كيف جاء..
جبل القرنطل ماذا تقول..
(٥)

يقترّب الاول من عام جديد، وتصلني فتح ركعتين
للرجال الذين دخلوا نسيج الوطن .. شهداء..
يقترّب العيد .. وفتح كانت .. وفتح تكون..
(٦)

من يخرج من جرحه .. لا جرح له
من يخرج من مائه .. لا ماء له
هي البلاد ..
كل البلاد
هي النشيد والنشور والحياة..
لن يخطف الليل قلبي
لن يخطف "الليل" : قلبي
آه يا وطني

الاتصالات والمراسلات :-

فاكسميل : 767599

البريد الخاص : ص.ب. 1080-18 - الجمهورية التونسية -